



PROVINCIONAL

A/33/PV.24

6 October 1978

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(كولومبيا)

السيد ليفانو

الرئيس :

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

أقيت الكلمات من :

السيد بيكوك (استراليا)

السيد غرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد تسيرينغ (بوتان)

السيد موالى (زامبيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

78-72538/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول ، أود ، بكل

احترام ، أن أحث السادة المندوبين لكي يقللوا من ممارسة حقهم في الرد . ونظرا للقائمة الكبيرة للمتحدثين ، وكذلك نظرا لطول بيانات المناقشة العامة ، فاني على يقين بأنني سوف أحظى بتعاون أعضاء هذا المحفل .

وفي هذه المرحلة ، فاني سوف أحث المندوبين أن يمارسوا حقهم في الرد مرة واحدة ، ومرتين في حالة الضرورة خلال النقاش . لأنني لا أود أن ألجأ الى النظام الداخلي للجمعية العامة ، ولا أود أن أفرض قيودا أو أضع حدودا . ولكنني قد أضطر الى ذلك اذا ما دعت الحاجة . وأود ، مرة أخرى ، أن أناشد المندوبين كي يتعاونوا معي في هذا الشأن .

السيد بيكوك (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): لقد كان هذا عام نشاط استثنائي ،

فقد عقدت فيه ثلاث دورات خاصة للجمعية العامة ، وشهد جدولا زمنيا مليئا بالمؤتمرات ، ومستوى متزايد من الأنشطة التي قامت بها الوكالات المتخصصة ، ونظرا الى الإدارة الناجحة للدورات الخاصة والمشاورات ذات الصلة بها ، فاني أود أن أوجه تقديرا خاصا لكفاءه رئيسنا السابق ، السيد لازار مويسوف ، وأن أعبر عن امتنان وفدى للانجازات التي حققها .

ان تزايد النشاط الذي قامت به منظمتنا يعد مؤشرا واضحا على تسارع ايقاع الاحداث الدولية ، وعلى دور الامم المتحدة كمركز ثقل للمفاوضات حول القضايا التي نجمت عن التغير المستمر للبيئة الدولية .

من المهم أن تدلل الأمم المتحدة على قدرتها في الرد على تلك الضغوط . وكما قال الأمين العام ، فان ارادة الحكومات من أجل ادخال الامم المتحدة في معالجة القضايا الكبرى يتوقف على الثقة في موضوعيتها وقدرتها على العمل المحايد .

ان العلاقات بين الدول أصبحت أكثر تعقدا وتنوعا . ان الرفاهية الوطنية والاستقرار يعتمدان على مستوى عال من التبادل والاتصال بين البلدان . وليس بإمكان أمة أو مجموعة من الامم أن تتقدم في عزلة عن بقية المجتمع الدولي . ان الأمم المتحدة تستطيع أن توفر الاطار والاجراءات التي سوف تسمح بإدارة أكثر انتظاما لهذا العالم المتزايد التكافل . وبإمكان الأمم المتحدة أن تسهل من عملية التعديل التي يتطلبها نشوء المجتمع الشامل .

ان الامين العام ، لفت الانتباه - في تقريره عن أعمال المنظمة في العام الماضي - الى بعض العناصر التي تحد من قدرة الأمم المتحدة على العمل كضامن للعدل والسلام لكل الامم . وفي نفس الوقت ، تمكن الأمين العام من الاشارة الى حالات أخرى حيث تلعب المنظمة بحق دورا ساميا وبناء .

ان القضايا الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي يمكن أن تلخص بطريقة أفضل كيف نواجه تحدى التغيير السريع في الموقف الدولي . ان التغيير من سمات هذا العصر ، ولكن كان من النادر أن يواجه المجتمع الدولي قرارات أكثر خطورة من تلك التي نواجهها الآن . ولا مفر من أن يدخل التغيير بالتوازنات الموجودة والمواقف الثابتة . وقد يكون ذلك تطورا جذريا ، وقد ينتج عن ذلك عهد جديد من السلم أو كارثة كبرى للانسانية . ولا يمكن لممثلي المجتمع الدولي أن يقفوا متفرجين ، وأن يسمحوا للمستقبل أن يتبلور نتيجة لقوى لا يمكن التحكم فيها أو التنبؤ بها . ان هناك حاجة ملحة لنا كي نقوم بالتوفيق بين مصالحنا . ولا يمكن ابعادنا عن هذه المهمة عن طريق البلاغة أو التهجمات .

وفيما يتعلق بالكثير من قضايا التقدم ، فانه يمكن تحقيقها فقط انا عملنا للوصول الى اتفاق في الرأي والتوفيق بين مصالح غالبية مجموعات الأمم . وهذا فقط هو الطريق للوصول الى حلول عملية ودائمة . وينبغي على الأمم المتحدة ، بطبيعة الحال ، أن تعمل أكثر من أن توفر ، ببساطة ، محفلا للمناقش في القضايا الدولية الكبرى . ولا بد أن توفر الأمم المتحدة القيادة والارشاد للدول الاعضاء .

وانا كان بإمكاننا أن نعبر عن ارادة جديدة وتصميم في هذه المنظمة ، فاننا سوف نتمكن من بناء الثقة التي تحدث عنها الأمين العام .

ان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ما زال شافلنا الأكبر . ونحن نتناول بعض هذه النواحي في جهود الأمم المتحدة الرامية الى تعزيز الرقابة على التسلح ونزع السلاح ، وتخفيف حدة التوتر الدولي وتوفير ترتيبات لحفظ السلام .

ان الرقابة على التسلح ونزع السلاح كانا موضع دراسة بالتفصيل في أهم دورة استثنائية هذا العام . وبينما لم يكن في النية أن ينتج عن الدورة اتفاقات محددة ، فقد حققت بعض الانجازات الملحوظة . فلأول مرة كان هناك اتفاق دولي حول الأولويات والأهداف في مجال نزع السلاح . وكنتيجة لهذه الدورة سوف ينمو دفع جديد للمتقدم في نزع السلاح . لقد تمت الموافقة على جدول للملازمات وسوف يكرس المجتمع الدولي وقتا أكبر لقضايا نزع السلاح خلال السنوات القليلة القادمة .

وبالرغم من هذه الانجازات فاننا نحتاج الى أن نكون واقعيين . ان التقدم في مجال الرقابة على التسلح ونزع السلاح سوف يتطلب التزاما من الأمم بتطوير الاجراءات العملية . ان الأمر يتعلق بالقضايا الأساسية للأمن الوطني ، والشقة الدولية والوجود . ولا بد من أن نعترف وأن نسعى الى التوفيق بين وجهات النظر والأهداف المختلفة . ويجب أيضا أن ندرك ضرورة معارضة برامج التسلح فاذا أردنا أن نحقق تقدما نحو الرقابة على التسلح ، فلا بد من تخفيف حدة التوتر الدولي .

ان استراليا مستمرة في اعتقادها بأن محادثات سولت تقدم أفضل العناصر لتخفيض التسلح بين القوى العظمى وكذلك بين الدول النووية . اننا نرحب باعلان أن ختام محادثات سولت الثانية يمكن أن يتحقق في نهاية هذا العام . ونحن مسرورون أيضا بأن نرى أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية قد عكست اقتراحا ، قدم من استراليا وبلاد أخرى ، من أجل ايقاف انتاج المواد القابلة للانشطار لاستخدامها في أغراض انتاج الاسلحة النووية باعتبار ذلك وسيلة من وسائل الحد من سباق التسلح . وما زالت وجهة نظرنا هي أن الأمر يستحق اتخاذ اجراء مبكر في المفاوضات المقبلة من أجل الحد من مخزون الاسلحة النووية الحالي .

ان قرار الدورة الخاصة بالتأكيد على الحاجة الى الوصول الى عقد معاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية يحظى بموافقة استراليا . ان مثل هذه المعاهدة سوف تشكل مانعا من التوسع في مخزون الاسلحة النووية الحالي ومنع انتشار أكثر للأسلحة النووية . وسوف نستمر ، في هذه الدورة ، في بذل جهودنا لتعضيد التوصل الى ختام مبكر لمحادثات الحظر الشامل للتجارب النووية .

كذلك فقد اتفق في الدورة الاستثنائية على ان منع انتشار الاسلحة النووية ، هو أمر يشغل بال المجتمع العالمي ، ويتطلب ان تلتزم به جميع الدول ، ولا بد للمجتمع الدولي ان يتعاون من أجل الوصول الى استخدام سلمي للطاقة النووية ، وذلك بضمانات فعالة . ان استراليا كانت تفضل ان يكون هناك اعتراف واضح في الوثيقة الختامية لواجبات وحقوق جميع الدول والنسبة الى عملية تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، والالتزام بعدم انتاج أو تطوير أو الحصول على الأسلحة النووية . اننا نعتقد ان الاتفاق في الرأي ، الذي تم الوصول اليه ، انما يشكل أساسا ملائما للمزيد من التطور والمزيد من الصياغة لاجراءات منع الانتشار في المحافل الدولية الملائمة .

لقد كان من النتائج الهامة للدورة ، التزام ثلاث دول نووية بالحد من امكانية استخدام أسلحتها النووية بكل دقة . لقد كانت استراليا احدي الدول التي طالبت بدعم الاجراءات والضمانات الهادفة الى عدم استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول التي امتنعت عن ممارسة سياسة الحصول على تلك الاسلحة . ان الضمانات المقدمة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي ، سوف تفي بقدر كبير ، بمطالب الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية في هذا الصدد .

لقد وافقت - ايضا - الدورة الاستثنائية على تحسينات هامة في مجال جهاز نزع السلاح الدولي ، وان عددا متزايدا من الدول بإمكانه ان يشارك مباشرة في المفاوضات والمبادرات الخاصة بالحد من التسلح ونزع السلاح . ان استراليا ليسعد بها ان تتاح لها الفرصة للمشاركة في العمل الهام للجنة نزع السلاح ، واننا سوف نسهم بشكل فعال وبناء في هذه العملية ، ونحن لا نقلل من أهمية عمل هذه اللجنة لان وقتها ومواردها محدودة . ومن أجل الوفاء بتطلعات المجتمع الدولي ، لا بد لنا من الوصول الى اتفاق حول الموضوعات المحددة التي يمكن لنا ان نحرك تقدمها فيها . ولا بد ان نعطي الأهمية الكافية لمعقد اتفاقيات عالمية تحظر التجارب النووية في جميع أشكال البيئة ، وكذلك حظر انتاج وتطوير وتخزين الاسلحة الكيميائية . ان تحقيق ذلك في وقت مبكر ، سوف يزيد من ثقة ودعم المجتمع الدولي للجنة نزع السلاح .

ولا يزال علينا ان نتقدم في مجال المفاوضات الشئاعية المتعلقة بمسائل نزع السلاح ، وشكّل خاص بين الدولتين العظميين . ان ترتيبات الرقابة الاقليمية على الاسلحة يمكن ان تسهم فـ

هذه العملية . ولا بد للجنة نزع السلاح ان تعتبر بمثابة الهيئة الاساسية للمفاوضات متعددة الاطراف الخاصة بمشكلات الحد من التسلح ومفاوضات نزع السلاح ، كما يجب ان تكون الوسيلة لتحقيق الاهداف بعيدة المدى للمجتمع الدولي في الحد من التسلح ومفاوضات نزع السلاح . وهذه المسألة تتطلب معالجة شاملة يشترك فيها العالم أجمع .

ان الامم المتحدة قد أسهمت اسهاما كبيرا في سعيها من أجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، عن طريق قوى المحافظة على السلام ، وهذه العملية صعبة ومعقدة . وقد أصبحت هذه الاجهزة وسائل أساسية لخدمة مجلس الامن في القيام بواجباته . ان هذه الاجهزة تتوقف على دور الامين العام والدعم النشط من جانب الجمعية العامة ، وهو مثال مشجع على كيفية تجاوب الامم المتحدة مع مشاغل المجتمع الدولي . ان حكومة بلادي قد قدمت على مر السنين الدعم المستمر لعمليات الحفاظ على السلام التي تقوم بها الامم المتحدة ، وذلك بتقديم الرجال والعتاد والمال . اننا نرحب بانشاء قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وتجديد تفويضها في هذا الموقف المعقد والخطير ، واننا نأمل في ان تستمر في عملها ، الى ان تستطيع الحكومة استعادة رقابتها الفعالة في المناطق التي تشرف عليها تلك القوات . ان مهمة قوات الطوارئ الدولية في لبنان لا تمتد بطبيعة الحال الى بيروت وشمال لبنان ، حيث الصدام مستمر وقد سبب خسائر كبيرة ومعاناة بشرية ، تأسف لها حكومتي .

ان عمليات الحفاظ على السلام التي تقوم بها الامم المتحدة ، لا يمكن ان تكون فعالة ، الا بالقدر الذي يسمح به أطراف النزاع . ولكي تنجح على المدى البعيد ، فلا بد من ان تواكب بجهود مكثفة من أجل حل المشكلات الاساسية للنزاع . ان المحافظة على السلام ليست بالبديل ، ولكنها اسهام في تسوية النزاعات السلمية . ان المسؤولية تقع على اطراف النزاع ، للعمل بنشاط من أجل ازالة النزاع ، وحل المشاكل المعلقة ، والاستغناء عن الحاجة الى قوى المحافظة على السلام التابعة للامم المتحدة . ان دور قوى المحافظة على السلام ، انما يهدف الى امكانية الوصول الى حلول وليس الابقاء على الاوضاع كما هي .

ان قوى المحافظة على السلام في قبرص ، مسألة واجهتنا لفترة طويلة في جدول أعمالنا ، واننا نأمل بالنسبة الى تجديد تناول مشكلة قبرص هذا العام في الجمعية العامة ، ان يكون له دور فعال في دفع الحوار بين الطائفتين .

ونفس الروح ، فاننا نقرب من بحث بثورتى التوترفى العالم . واننى أشير بذلك الى جنوب افريقيا والشرق الاوسط .

ففيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، لا بد لنا من ان نبذل قصارى الجهد من أجل الوصول الى تسوية سلمية وعادلة هناك .

ان استراليا قد تتبعت باهتمام ومتعاطف ، المفاوضات الهادفة الى تسوية سلمية واستقلال يحققة شعب ناميبيا . اننا نحبي جهود الدول الغربية الخمس في مجلس الامن ودول المواجهة ، في سعيها من أجل تسوية سلمية للمشكلة . ان استراليا تفهم المشكلات تماما ، لانها كانت عضوا سابقا في مجلس الامن ، وعضوا حاليا في مجلس ناميبيا .

ان مما يشجعنا ، ان مجلس الامن بالتفاهم مع منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) قد اعتمد القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى وافق المجلس بموجبه على تقرير الامين العام وبيانه التفسيري . ان مجلس الامن كان لا بد له ان يعمل في مواجهة تحديات جنوب افريقيا لارادة المجتمع الدولي . ان رفض جنوب افريقيا للتسوية السلمية في اللحظة الاخيرة ، أمر نأسف له ، لانه بمثابة لطمة تاريخية لجميع المعنيين ، بل ولطمة لشعب جنوب افريقيا . اننا نأمل ان تعيد حكومة جنوب افريقيا النظر في موقفها ، وان تتعاون بصدق واخلاص مع الامين العام للامم المتحدة من أجل تحقيق هذه التسوية .

اننا سوف نستمر في دعم الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية ، لمشكلة زمبابوى ، تهدف الى اقامة حكم الاغلبية والاستقلال ، واننا نعتقد ان الاقتراحات الانجلوامريكية ، لا تشكل أفضل أساس ممكن لمثل هذه التسوية . اننا لانرى بدلا لعقد اجتماع ميكر لجميع الاطراف لمناقشة هذه التسوية .

ان موقف استراليا فيما يتعلق بالفصل العنصرى ، موقف واضح وثابت في الاوراق ، واننا نعارض وندين نظاما ينتهك حقوق الانسان الاساسية للاغلبية السوداء في جنوب افريقيا . ورغم ان هنالك بعض التعديلات التي ادخلت من قبل حكومة جنوب افريقيا ، فانه من الواضح انها لا تشكل تغييرا أساسيا في سياستها ، واذ لم تحدث مثل هذه التغييرات الاساسية فان العنف سيزداد ، وهذا أمر حتمي .

ان حكومة جنوب افريقيا لا بد لها من أن تحدث تغييرات اساسية ، وان تعدل عن نظام الفصل العنصرى ، وان تكف عن اهانة واضطهاد أغلبية سكان المنطقة ، خاصة واننا اقترنا من نقطــــــــــــة قد تضيع عندها فرصة التصالح والوصول الى الحل الوسط .

ان التطورات الحديثة في الشرق الاوسط ، قد أدت بنا الى الامل في اننا سنتمكن من تجنب الصدام . ان حكومة استراليا ترحب باتفاقيتي كامب ديفيد ، وتعتبرهما اطارا ملائما للمزيد من التقدم البناء في هذا المجال . ان حكومة استراليا تعتبر ان هذه المفاوضات يمكن ان تؤدي الى حلـــــــــول تستلهم من القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وايجاد حل ملائم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة . وفيما يتعلق بنظرة استراليا الى هذه المواقف ، فان حكومة استراليا تحيي جهود قيادة مصر واسرائيل في التوصل الى هاتين الاتفاقيتين ، وتحيي كذلك مبادرة وجهود رئيس الولايات المتحدة في تمهيد الطريق اليهما .

اننا نعتزف بأن الامر يتطلب مزيدا من المفاوضات الطويلة والصعبة ، اذا ما أردنا ان نصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . واننا نأمل في أن تشارك الدول العربية الاخرى في المفاوضات المقبلة - وهي مشاركة ضرورية بالنسبة الى أية تسوية دائمة - ، وان تشجع على قبول اطار كامب ديفيد كأساس للمفاوضات المقبلة ، وان تشارك أيضا في السعي من أجل السلام . ان حكومة استراليا على استعداد لتوفير أى دعم وأية مساعدة تسمح بالتوصل الى اتفاق بين الاطراف في الشرق الاوسط .

ان الدول الاعضاء في هذه الدورة للجمعية العامة يجب ان تبذل قصارى جهدها من أجل تجنب فشل عملية السعي نحو السلام ، ولا بد من استمرار الدفعة التي أحدثتها اتفاقينا كامب ديفيد . وهذا يتطلب مناخا مناسبيا من النشاط الدبلوماسي المكثف ، وعلينا ان نسعى من أجل استمرار هذه العملية .

في بياني للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، لفت النظر الى المأزق الذي يواجهه الحكومات بالنسبة لالتزاماتها تجاه حقوق الانسان في مواجهة الاهتمامات الحيوية الأخرى - بما في ذلك التزاماتها تجاه السلم الدولي والنظام والتماسك الوطني . ان أحداث العام الماضي قد دلت على هذه الصعوبات - التي أشرت اليها الآن - المتعلقة بحماية حقوق الأفراد ، وفي نفس الوقت أيضا العمل من أجل التقدم في مجال الانفراج . وان على المجتمع الدولي أن يقبل أنه في هذه الحالات لا يجب في سعينا لتحقيق أحد الأهداف أن ننسى الأهداف الأخرى .

ان التوفيق بين ما هو مبدأ وبين ما هو عملي لم يكن قط سهلا . وان المسؤوليات الثنائية والدولية بالنسبة لمواقف حقوق الانسان يجب أن تتطور مع الوقت . ولا بد من توفر الارادة المسؤولة بالنسبة لها . وبإدنى بدء لا بد للأمم المتحدة أن تلتزم بأحكام الميثاق ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، كذلك لا بد للأمم المتحدة أن تمنح الثقة في انها على استعداد لحماية وتعزيز حقوق الانسان الأساسية ، وتوفير الأطر الملائمة للتصرفات المسؤولة التي يجب أن تقوم بها الحكومات في مواقف الاختيارات الصعبة التي يتعين عليها أن تواجهها .

ان عمل الأمم المتحدة ، بالطبع ، يجب أن يعزز ، لا أن يخل باحترام حقوق الانسان . ويجب أن نأخذ في الاعتبار دائما أن الهدف ليس اتخاذ المواقف بل تحسين ظروف معيشة الأفراد من رجال ونساء . ولا بد لنا أن نتجنب في اطار معالجة هذه الأوضاع أن نعرض للخطر الأهداف الأخرى الجارية تطبيقها من قبل المجتمع العالمي . ان الاقتناع الخاص يمكن أن يكون أكثر فاعلية . والعمل المنتشر للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان يعطينا مثلا طيبا على ذلك .

وكدول أعضاء في الأمم المتحدة ، لا بد لنا أن نستمر في سعينا للبحث عن الوسائل والأجهزة الملائمة التي تسمح بتعزيز وحماية حقوق الانسان . ولقد رحبت استراليا باعتماد هذه الجمعية في العام الماضي للقرار ٣٢ / ١٣٠ . ونحن نعتقد ان هناك توقعات عامة متزايدة بأن الأمم المتحدة تستطيع أن تواجه حالات انتهاك حقوق الانسان أينما كانت . كذلك يجب على الأمم المتحدة أن تقف موقفا صارما بالنسبة لحقوق الأفراد في اطار المواثيق الدولية المتفق عليها .

ان المجتمع الدولي يجب أن يكون على يقين من ان المنظمة تستطيع أن توفر اجراءات العمل الجماعية التي تطبق على الجميع ، والمتوفرة للجميع على قدم المساواة . كذلك لا بد للأمم المتحدة

أن تعمل في مجال حقوق الانسان ، بدون التزام صارم ومتشدد أو تفسيرات متزمتة للمادة ٢ من الفصل السابع للميثاق . و اذا ما اتفقنا على أن هدف هذه الاجراءات المتعددة الأطراف هو التشاور وليس الادانة والعمل على التحسين وليس التجريح والاثام ، فهذه ستكون بمثابة خطوة عظي اتخذت في سبيل تحقيق الهدف الأساسي للمنظمة .

ان زيارة الفريق العامل لشيبي قد شكلت سابقة هامة وطريقة معالجة يمكن أن تستخدم في معالجة حالات أخرى . ويمكننا أيضا أن نهتم عن وسائل مختلفة للحصول على تعاون الدول حيث أوضاع حقوق الانسان تتطلب التحقيق فيها . فقد نلجأ الى التوسع في طريقة النقد الذاتي والتقارير الطوعية الواردة في اجراءات تطبيق مختلف المواثيق الدولية لحقوق الانسان .

لكن لا بد لنا أن نحدد المسؤوليات التي يجب علينا انجازها ، وما هي الأولويات التي نعطيها لها . لا بد للأمم المتحدة أن تتناول موضوع حقوق الانسان بطريقة عملية ومنصفة ، والا فاننا سنرى أن سلطتها المعنوية ستقوض العام تلو الآخر . ولا بد لنا أن نعي مسؤولياتنا وخصوصا هذا العام الذي نحتفل فيه بالعيد الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وانني أود الآن أن انتقل الى القضايا الاقتصادية . ان حكومة بلادي لجد قلقة لأننا لم نتمكن من تحقيق الكثير في اطار المفاوضات حول المواضيع الاقتصادية العالمية الملحة التي تواجهنا في الوقت الراهن . وبالرغم من اننا قد أحرزنا بعض التقدم في الأمور التي بحثها مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية ، وبصفة خاصة ما يتعلق بالديون ، وبالرغم من أن نتائج مؤتمر التعاون الفني بين الدول النامية مشجعة . الا أن الوضع العام غير مرض تماما . ولا نزال نواجه بعض الصعوبات في وضع الأطر الملائمة لهذه المفاوضات ، والدليل على ذلك الصعوبات التي واجهت اللجنة الجامعة .

ان الفشل في تحقيق المزيد من النجاح لا يمكن أن يعزى فقط لعدم توفر الارادة السياسية . فهناك دلائل كافية على أن الحكومات على استعداد لالتزامات سياسية واسعة في السعي من أجل تحقيق نظام اقتصادي أكثر عدالة . ان هناك الآن تفهما أكبر للتكافل فيما يتعلق باقتصادياتنا . وبينما تمكنت الحكومات من الاعلان عن التزامات عامة تواجه صعوبة كبيرة في تحقيق اتفاق حول عمل محدد .

لقد ازدادت المشكلة تعقيدا بسبب ببطء نمو الاقتصاد العالمي الذي ترك الحكومات أمام قرارات اقتصادية صعبة بالنسبة لاقتصادياتها القومية ، وفي تجاوزها مع المشكلات العالمية . ان التقدم البطيء يعود أيضا للتعقيد الفني للمشكلات ذاتها ، واذا ما كان لنا أن نصل الى اتفاقات دائمة يمكن تطبيقها فلا بد للمفاوضات من أن تكون حذرة وعميقة في نفس الوقت .

وانني أعتقد أيضا أن بعضا من مسؤوليتنا في عدم احراز نجاح يعود الى طريقتنا التي اتبعناها في حوار الشمال والجنوب . ان هنالك واقع هو انه ليس هناك من حوار فعلي . وليس بإمكاننا أن نصل الى حوار اذا ما كان كل طرف ينطلق في مفاوضاته من مواقف ثابتة . أضف الى هذا ، أن التقسيم الى شمال و جنوب ليس من الواقع في شيء . ان التمييز بين الشمال والجنوب قد صعب المشكلة ، لكن لا بد لنا من أن نعترف باختلاف المواقف ووجهات النظر في الشمال والجنوب ، وأن نسعى الى ايجاد الحلول التي تأخذ في الحسبان مصالح كافة الدول .

ان الأمم المتحدة بحاجة الى محفل يدور فيه حوار حقيقي ، محفل يمكن فيه مناقشة كافة المواضيع بصراحة بهدف تحديد الاجراءات العملية الملائمة واللجنة الجامعة تتيح لنا هذه الفرصة . ونأمل أن تسمح لها التطورات التي حدثت منذ اجتماعها الأخير بتجاوز مشكلاتها وأن تبدأ في أوائل العام المقبل القيام بأعمالها الهامة الواردة في جدول أعمالها . ان التصنيع هو مثال على هذه المواضيع الهامة في جدول الأعمال . والتغيرات السريعة في بعض مجالات التصنيع قد أدت الى التشكيك في بعض مفاهيمنا فيما يتعلق بعملية التنمية . ان التقدم التقني قد أدى الى عدم التركيز بالشكل الكافي على الاستثمار في الدول التي لا تكلف فيها العمالة مبالغ طائلة ، وزيادة الاستثمار في تلك القطاعات في الدول الصناعية ذاتها .

ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح للمفاوضات حول المواضيع الاقتصادية الدولية أن تستمر على هذا الشكل فهي بطيئة جدا ، ولا بد أن تكون هناك جهود جديدة من قبل الحكومات من أجل تحقيق المزيد من النتائج . واننا نواجه جدول أعمال كامل للثلاثي عشر شهرا المقبل ، بما في ذلك استئناف المفاوضات حول الصندوق المشترك ، والدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية ، ومؤتمر العلم والتكنولوجيا . ولا بد لنا أن نبدأ في التحضير لا طار استراتيجية التنمية الدولية الجديدة ، وهو اطار يمكن أن يتضمن أهداف النمو والانصاف .

ان حكومة بلادي ترى أنه يجب أن تتقدم الى الأمم بطريقة عملية في النقاش حول الصندوق المشترك المقترح ولقد نشطت استراليا بشكل خاص في السعي من أجل المساهمة الايجابية في انشاء الصندوق المشترك للسلع . وعلى المدى الطويل ، فان كل الدول سوف تستفيد من اطار مؤسسي يساهم في استقرار تسويق السلع . ان استراليا ترى أن الصندوق المشترك يجب أن يمول عن طريق اشتراكات حكومية مباشرة ، وودائع عن طريق اتفاقيات دولية للسلع ، وكذلك عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية الدولية . واننا نعتبر أيضا أن هذا الصندوق يجب أن يكون له دور في تمويل ما يسمى " الاجراءات الأخرى " ونأمل أن هذه الأنشطة في هذا المجال تفي باحتياجات لم تف بها المؤسسات الأخرى .

ان استراليا تعلق أهمية كبرى على المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف التي تدخل مرحلة حاسمة . والواقع انه من العسير تحقيق النتائج النهائية في هذا المجال . وهناك أسباب تدعو الى القلق لأن السلع الزراعية قد أهملت في المفاوضات وأن اجراءات الوقاية المميزة ، وهي التي يمكن أن تكون ضد مصلحة البلدان حديثة التصنيع ، مازالت تحت النظر . وفي وقت المعاناة الاقتصادية حيث تقع الحكومات تحت ضغوط اجراءات الحماية ان من المهم أن تسهم المفاوضات متعددة الاطراف في توسيع التجارة الدولية .

ان حكومتي تعتقد بان المواءمات في مجال الطاقة ستكون من بين الموضوعات التي ستواجهه المجتمع العالمي بالتحدي خلال العقود المقبلة . وليس في امكان العالم أن يستمر في الاعتماد على النفط بهذا الشكل الكبير في تحقيق نموه الاقتصادي ؛ ولا بد أن نبدأ بتطوير المصادر البديلة للطاقة . ومن قصر النظر ان ننظر الى الفوائض الحالية على أنها غير قصيرة المدى أو أن نجعل منها المبرر لعدم مواجهة المشاكل المقبلة . ونحن ندرك الوقت الطويل الذي يتطلبه استحداثات تكنولوجيات في مجال الطاقة . وان التعاون الدولي في هذا المجال هام وضروري ولا بد ان نبدأ به بسرعة . لقد كانت هذه الاعتبارات في الذهن عندما تقدمت استراليا بمبادرة متواضعة في الدورة الاخيرة للجمعية العامة متمثلة بتقديمها لقرار بشأن المشاورات الدولية حول الطاقة . وليس هنالك حتى الآن محفل دولي للحوار العريض حول الطاقة .

ان استراليا ستزداد اهميتها في السنوات القادمة كمصدرة للطاقة وسنظل مهتمين بأن نلعب دورا نشيطا في تأييد اجراء حوار دولي حول الطاقة . واننا على يقين من أن الامم المتحدة يمكنها ان تقدم المحفل القائم على مشاركة واسعة للاسهام في هذا الحوار . ولقد اسعد حكومتي صدور توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تنظر الامم المتحدة في أمر عقد مؤتمر حول الموارد الجديدة أو المجددة للطاقة . وهذا يمكن أن يساعد في عملية نقل الطاقة على المدى الطويل .

وسيكون من المناسب ، سيدى الرئيس ، أن أشير الى بعض التطورات في منطقتنا . لقد حضرت أخيرا احتفالات استقلال جزر سليمان ولقد شاركت استراليا في ترشيح جزر سليمان لعضوية الامم المتحدة ونحن نرحب بحرارة بقبولها بين صفوفنا .

ورغم ان الاهتمام الذي توجهه الامم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار قد انعكس بشكل كبير على التطورات في افريقيا فقد شهدنا في استراليا ظهور أم حديثة في المحيط الهادى فسي السنوات الاخيرة • وكان أولها بابوا غينيا الجديدة التي تربطنا بها علاقات وثيقة وآخرها تيفالو التي حضرت احتفالاتها بالاستقلال في الاسبوع الماضي • وكذلك جزر جيلبرت التي ستستقل في ١٩٧٩ و هيبريدز الجديدة في ١٩٨٠ • ومعظم البلدان المجاورة لنا والحديثة الاستقلال قليلة السكان ومحدودة المساحة الارضية ولكن اقليمها متسعة ولها مناطق اقتصادية بحرية كبيرة • وقد غير حصولها على الاستقلال الوجه السياسي لمنطقة جنوب المحيط الهادى وأعطى دفعة قوية للتعاون الاقليمي •

وان استراليا تعترف بمسؤوليتها الخاصة نحو الأمم الجديدة في المحيط الهادى وستواصل جهودها في تقديم الدعم لتنميتها •

ان جنوب المحيط الهادى مازال كعادته خاليا من التوترات السياسية ونأمل في استمرار هذه الظروف • وكما أوضحت فانها منطقة تقوم فيها المنظمات الاقليمية بتقديم عون كبير لعملية التغيير • ان محفل جنوب المحيط الهادى ولجنة جنوب المحيط الهادى استجابت لاحتياجات الدول الجزرية في مجالات التنمية الاقتصادية والصحة والرفاهية الاجتماعية وينبغي على الأمم المتحدة أن تعمل بالاشتراك مع الهيئات الاقليمية في هذه المجالات •

ان المنظمات الاقليمية يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة في تيسير وتنمية العلاقات المتسقة وذات الفائدة المشتركة بين الدول المجاورة • وقد تكون أهم مجموعة من هذا النوع في المنطقة المجاورة لاستراليا هي اتحاد دول جنوب شرق آسيا الذي شكلته جارات استراليا الخمس • وان استراليا ترحب بالثقة المتزايدة والنمو الاقتصادي لهذا الاتحاد ونحن نعمل على تحقيق تعاون أوثق مع هذه الدول ومع المنظمة التي تضمها •

ان نجاح اتحاد دول جنوب شرق آسيا ومحفل جنوب المحيط الهادى في التقدم بمصالح اعضائها شجع استراليا على اقتراح اعضاء بعد اقليمي يضاف الى الكومنولث • وكنتيجة للاجتماع الاقليمي لرؤساء حكومات الكومنولث الذي عقد في سيدني في شباط/فبراير الماضي انشئت مجموعات في مجالات الطاقة والتجارة والمخدرات والارهاب ؛ وكل هذه الانشطة ستكمل وتمزز التعاون الاقليمي •

ان منطقة جنوب شرق آسيا ليست خالية من المشاكل ، والبعض منها يشكل الكثير من الصعوبات بالنسبة لاستراليا وجاراتها . وانني أنضم الى المتحدثين الآخرين في الاشارة الى العدد الكبير من اللاجئين من منطقة الهند الصينية . وليس هناك شك في مسلك استراليا في هذا الصدد . ان لنا سجلا طويلا فيما يتعلق باستقبال ومساعدة اللاجئين من اجزاء متعددة في العالم ، واننا نبذل كل ما في وسعنا من أجل المساعدة في المشكلة الحالية وحتى منتصف ١٩٧٩ سنكون قد استقبلنا أكثر من ٢٠ ألف لاجئ من منطقة الهند الصينية ؛ ومع ذلك فان الطبيعة المحدودة للتجاوب الدولي بالنسبة لهذه المشكلة يسبب قلقا متزايدا لاستراليا وجاراتها في اتحاد جنوب شرق آسيا والبلدان التقليدية فيما يتعلق باعادة التوطين . وهناك حاجة الى استجابة دولية أوسع ونأمل في ان تقوم مجموعة أكبر من الدول بدعم عمل المفوض السامي للامم المتحدة للاجئين من أجل مساعدة واعادة توطين هؤلاء الناس .

لقد بدأت بالاشارة الى النشاط المتزايد للامم المتحدة . ولكن هناك موضوعات قد تتم تحديدها منذ زمن طويل وليست قليلة الاهمية مازالت مطروحة أمامنا وبصفة خاصة تلك المتعلقة بافريقيا الجنوبية ونزع السلاح ؛ وهناك موضوعات أخرى مازالت في حاجة الى التحديد وخاصة في ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية وحقوق الانسان وهي تتطلب حيزا اضافيا في جدول الأعمال ؛ ومما يشجع انها مازالت تعرض على الأمم المتحدة ؛ ونحن جميعا مسؤولون مسؤولية مشتركة عن ضمان اعطاء الحكومات حوافز جديدة لتقوم باستخدام هذه الهيئة العالمية بشكل مناسب .

ان مثل هذه الحوافز لا يمكن أن تقدم الا بنظرة واقعية الى جهودنا في الأمم المتحدة سنة بعد أخرى . ومما يستهدفه الميثاق ان تكون الامم المتحدة مركزا للاعمال الوطنية المنسقة . ومن الواضح ان المنظمة الحالية هي جهاز قاصر عن اداء هذه المهمة ولكن نواحي القصور موجودة في اعضائها مثلما توجد في نظمها . ولا يمكن ان نتوقع الحضور الى هنا لنجد انفسنا دائما على وفاق ولكننا نتوقع ان نترك هنا ونحن على وفاق أكبر . واذا كنا نأمل في تحقيق الانسجام فان الجهاز المتاح لنا ينبغي مواصلة اصلاحه والاستفادة من كافة الاجهزة . ان الجهد المشترك للاعضاء من شأنه أن يفرض تنفيذ قرارات الجمعية العامة والرقابة على ذلك .

ولقد نجحت الامم المتحدة في كثير من الحالات في اقتراح مستويات لا بد من مراعاتها من قبل الحكومات وفي كل المجتمعات . وفي حالات أقل فانها نجحت في أن تضرب المثل بسلوكها ، ونحن ممتنون لانه قد تحقق بعض النجاح في السيطرة على الازمات الدولية . ولكن الأزمة التي يمكن المخاطرة بها هي أزمة الثقة بالامم المتحدة نفسها .

سیدی رئیس ، بالنسبة للواجبات الهامة التي علينا أن نتولاها ، ان دوركم سيكون ذا أهمية خاصة ، ونيابة عن حكومتي فانني أود ان اقدم لكم التهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية . وان انتخابكم يعكس وضع كولومبيا في المجتمع الدولي واسهامكم القيم في الشؤون الدولية ونؤكد لكم ان وفد بلادى سيبدل قصارى الجهد لمعاونتكم في القيام بمهمتكم الصعبة في قيادة عملنا نحو تحقيق نجاح لا هدف هذه الدورة .

السيد غرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

السيد الرئيس ، ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يهنئكم على انتخابكم لمنصب الرئاسة للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويتمنى لكم كل نجاح في هذا المنصب الكبير . كما اننا نحبي قبول دولة جزر سليمان في عضوية الأمم المتحدة .

ان كل دورة عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تهيئ فرصة للدول الأعضاء في الامم المتحدة لاجراء تقييم سياسى للفترة السابقة ، والنظر في الوضع الحالى للعالم وتحديد الخطوات الطموسة التى يمكن اتخاذها في المستقبل من أجل دعم امن الشعوب وسلمها وحل بعض المشاكل التى لا تزال قائمة ، وكذلك دعم التعاون الدولى بين البلدان النامية والمتقدمة في مجالات عدة . ان التغييرات المفيدة التى طرأت على العالم والتي ظهرت بوجه خاص في السبعينات ، كانت طموسة ومحسوسة . ان هذه التغييرات تكمن في اضافة الطابع الرسمى على وثائق دولية مثل ، مدونة القواعد التى تحكم العلاقات الشريفة والعادلة بين الدول . وهى مدونه . تضع حواجز قانونية واخلاقية وسياسية في وجه اولئك الذين انساقوا في مغامرات عسكرية . انها تظهر أيضا في التفاهم الاولى - مهما كان متواضعا - الذى يسد بعض قنوات سباق التسلح . كذلك فانها تتضمن بعض الاتفاقيات في مجالات عدة للتعاون السلمى بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

وفي ٢٥ حزيران / يونية ١٩٧٨ ، فان الرفيق بريجينيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى ورئيس مجلس السوفيات الأعلى بالاتحاد السوفياتى فى حفل تسليم نيشان لينين والنجمة الذهبية الى مدينة مينسك الباسلة عاصمة جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قال : ان المصالح الحيوية للشعوب الكادحة في جميع الدول ، تتطلب منا عدم استبعاد الانجازات الايجابية التى تحققت خلال السنوات القليلة الماضية في المجال العالمى ، وان تستمر الجهود في سبيل التقدم نحو سلام حقيقى دائم لجميع الأمم ، فبالجهود المشتركة لجميع القوى المحبة للسلام يمكن تحقيق هذا الهدف ونعتقد انه سيتحقق "

ونظرا لتعدد وتشابك بعض الاحداث التى جرت في العالم ، ورغم مقاومة قوى الامبريالية والرجعية ، فان التنفيذ الناجح لبرنامج السلم - المقدم من قبل المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفياتى وما تلاه من برامج أخرى لدعم السلم والتعاون السلمى من أجل حرية واستقلال الشعوب ، والتي اعتمدها المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفياتى -

يسهم في دعم سياسة الانفراج العالمي ويتيح فرصة حقيقية من أجل تأكيد مبدأ التعايش السلمي في العلاقات الدولية والتعاون بين الدول من أجل المصالح المتبادلة والقضاء على أى تهديد بحرب عالمية أخرى . ان كل ذلك يبعث في نفوسنا الامل من أجل وقف سباق التسلح وحل مشاكل تصفية الاستعمار والقضاء على السيطرة الاستعمارية والفصل العنصرى وضمان التقدم الاجتماعى والاقتصادى لجميع الشعوب في العالم .

ولا يمكن أن ننكر انه بدعم عملية الانفراج ، فان اعداء هذه السياسة قد بذلوا جهودا فى مواجهتها . وان كل ذلك يتطلب من القوى المحبة للسلام مزيدا من اليقظة ، وهذه مهمة اصبحت ملحة نظرا للنشاط المتزايد للقوى العسكرية في العالم . ان معاقل الامبريالية العدوانية ليست رغبة في التخلي عن مصالحها ، رغم فشلها وهزيمتها في صراعات اجتماعية وفقدانها لمستعمراتها ، وتخلي عدد متزايد من الدول عن النظام الرأسمالى والنجاح الذى حققته الاشتراكية العالمية . وتحت ستار حملات اعلام مضللة بالادعاء بأن هناك تهديدا عسكريا سوفياتيا ، فان هذه القوى تعد برامج عسكرية طويلة الاجل من أجل ضمان تفوقها العسكرى ، مما يمثل تهديدا خطيرا لقضية السلام والحرية في العالم .

ان اعمال الصين تعرضها ايضا لمخاطر بالغة . ان قادة هذه الدولة الذين يتزمتون بوطنيتهم ويؤمنون بضرورة السيطرة على العالم ، وينادون بعدم امكانية تجنب حرب عالمية اخرى معتمدين فى ذلك على زيادة التوتر الدولى ، يهددون عمليات نزع السلاح بالخطر . ان هذه القوة تتعاون مع القوى العسكرية الاكثر رجعية في العالم . ان هذا الطريق الذى يتبعه حاليا قادة الصين يمثل خطرا فظيما يتهدد الكثير من شعوب العالم والدليل على ذلك الاستفزاز المستمر لجيرانها ، وخاصة شعب فييت نام البطل الذين خاض حربا مضية من أجل وحدة اراضيه وحرية .

وفي الظروف الحالية ، فقد اصبح من الضرورى ان نتصدى بكل حزم لجميع المحاولات التى ترمى الى تخريب عملية الانفراج في العالم والعودة بالتطورات الدولية الى ازمان الحرب الباردة . وعلينا اليوم اكثر من أى وقت مضى ان نحترم بشدة مبادئ عدم اللجوء الى القوة فى العلاقات الدولية ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، واحترام حقوق جميع الشعوب فى الحرية والاستقلال وزيادة الجهود من أجل تنمية التعاون السلمى على اوسع نطاق ممكن . ان امكانيات مثل هذا

التعاون قد تم توضيحها في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وفي اعلان الأمم المتحدة الخاص بدعم وتعزيز الانفراج العالمي ، وفي قرارات أخرى للأمم المتحدة .

ان الاتحاد السوفياتي على الصعيد الدولي ، يمارس سياسة تتمشع مع السياسة اللينينية ، في السلم ودعم أمن الشعوب والتعاون الدولي معها .

ان دستورنا يمنح الحملات الاعلامية لشن الحرب ويستهدف العمل على نزع السلاح العام والكامل . ان الخطط التي وضعناها للسنوات والعقود القادمة ، تتجه الى اقامة السلام من أجل رفاهية الشعوب وسعادتها . ولذلك فان الاتحاد السوفياتي يعلن دائما في سياسته وبكل هزم ، ضرورة وقف سباق التسلح واتخاذ اجراءات نحو نزع حقيقي للسلاح .

لقد قام الاتحاد السوفياتي مؤخرا بوضع برنامج شامل يتضمن عدة مبادرات بناءة وواقعية تستهدف التوصل الى منعطف جديد في مكافحة سباق التسلح . ان هذه الاقتراحات قد وردت في عدد من الكلمات التي ألقاها الرفيق ليونيد بريجينيف ، وفي الوثيقة المعنونة " الاجراءات العملية لانهاء سباق التسلح " التي قدمها الاتحاد السوفياتي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . وينبغي أن نشير بارتياح بالغ الى ان المبادرات التي قدمها الاتحاد السوفياتي بصفة أساسية ، قد انعكست بطريقة أو بأخرى في الوثيقة الختامية التي اعتمدها الدورة الاستثنائية لنزع السلاح ، وستكون موضع مزيد من التفاوض بين الدول أو قد تصبح جزءا من برنامج العمل القادم للجنة نزع السلاح .

ولعلكم تعلمون ان المقترحات السوفياتية تنص على الحد التام من زيادة الأسلحة والقوات المسلحة للدول وذلك من حيث الكم والنوع ، وانهاء انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية ، والخفض التدريجي للمخزون منها حتى يتم تدميرها تماما ، ووقف وحظر انتاج جميع أنواع الأسلحة ذات القدرة التدميرية الجماعية ، ووقف انتاج أنواع جديدة من الأسلحة التقليدية ذات القدرة التدميرية الهائلة ، وعدول الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والبلاد التي وقعت معها اتفاقيات عسكرية عن التوسع في جيوشها أو أسلحتها التقليدية ، والحد من الميزانيات العسكرية للدول التي تتمتع بقدرة اقتصادية وعسكرية كبيرة ، والأهم من ذلك الحد من الميزانية العسكرية للأعضاء الدائمين

في مجلس الأمن .

وفي نفس الوقت الذي تقدم فيه الاتحاد السوفياتي باقتراح الدخول في مفاوضات من أجل وقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت ممكن ، فقد تقدم أيضا بمجموعة من الاجراءات السياسية واجراءات أخرى في مجال القانون الدولي ، من أجل دعم أمن جميع الدول . ومن الأمور البالغة الأهمية في هذا الصدد ضرورة ابرام معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . وبذلك فان جميع الدول ، بما فيها القوى النووية ، سوف تلتزم بعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها ، وهذا من شأنه أن يضمن أمن جميع الدول الكبيرة والصغيرة ، النووية وغير النووية . اننا نؤيد الاقتراح الذي تقدمت به جمهورية بولندا الشعبية ، والخاص باصدار اعلان بشأن نوعية المجتمعات للعيش في سلام .

ولقد خطونا خطوة هامة في كفاحننا من أجل دعم الأمن على المستوى الدولي ، تتمثل في مشروع سوفياتي لاتفاقية دولية حول دعم ضمانات أمن الدول غير النووية ، تنص على أن " الدول النووية الأطراف في هذه الاتفاقية تتعهد بعدم استخدام ، أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الاسلحة والأطراف في هذه الاتفاقية ، والتي تلتزم بعدم انتاج أو امتلاك أسلحة نووية ولا تحوز أسلحة نووية في أراضيها أو في أى مكان آخر خاضع لولايتها أو رعايتها سواء فوق الارض أو في البحر أو في الجو أو في الفراغ الخارجي لاقليمها". ان تحقيق هذه المبادرة السوفياتية و ابرام اتفاقية خاصة بعدم استخدام أسلحة نووية في البلدان التي لا تمتلك مثل هذه الاسلحة في الوقت الحالي ، سوف يسهم مساهمة كبيرة في الحد من التهديد بحرب نووية .

لقد تقدمت البلدان الاشتراكية بمقترحات مفيدة في محادثات فيينا للحد من الاسلحة والقوة العسكرية في وسط أوروبا . ان هذه المقترحات قائمة على مبدأ المساواة في الامن بين جميع الاطراف ، وهي تلبي آماني البلدان الغربية التي نتوقع منها أن تقف موقفا بناء في مثل هذه المحادثات . ومن الالهمية بمكان أن نسرع في اجراء مفاوضات بشأن مسائل مثل : الحد من أسلحة الهجوم الاستراتيجي ، والحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية والاسلحة الكيماوية ، وحظر أسلحة التدمير الجماعي الجديدة ، وكذلك منع صناعة وتخزين ونشر واستخدام الاسلحة النترونية . وينبغي اتخاذ بعض الاجراءات الفعالة حتى نمنع التوسع في استخدام الاسلحة النووية ، وكذلك يجب أن نتصدى لسحاوات جنوب افريقيا واسرائيل في السعي للحصول على الاسلحة النووية .

ان الحد من سباق التسلح يعتبر مسألة من أهم مسائل الساعة . لأننا جميعا نلاحظ أن صناعة أسلحة جديدة أكثر تدميرا وأكثر وحشية وزيادة بناء القوة العسكرية ، قد تؤديان بالبشرية الى مواجهة مسلحة خطيرة . ومن ثم فان ذلك كله ، يفرض مسؤولية خاصة على عاتق قادة الدول والحكومات والأمم المتحدة ، حيث أن شعوب العالم لا تتوقع مجرد الكلام المعسول عن نزع السلاح ، بل التوصل اليه بالفعل .

ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجميع دول المجتمع الاشتراكي ، مقتنعة تماما بأن مهمة احراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح يتطلب الاسراع في عقد مؤتمر عالمي بشأن نزع السلاح على أوسع نطاق ممكن وعلى أعلى مستوى ممكن ، وذلك بغية صياغة واعتماد بعض القرارات الفعالة

والملزومة في مجال نزع السلاح ، وذلك حتى يحظى نزع السلاح بالأولوية القصوى لدى رؤساء الدول .

ان احدى المهام الرئيسية التي نواجهها في هذا العام ، مسألة اتخاذ اجراءات فعالة من أجل القضاء على بؤر التوتر الدولية ، وكذلك العمل على عدم ظهور بؤر جديدة . وهذا ينطبق في المقام الأول على الشرق الاوسط ، ذلك أن سلاما عادلا ودائما في هذه المنطقة لا يمكن تحقيقه الا على اساس الانسحاب التام لاسرائيل من جميع الاراضي التي احتلت في ١٩٦٧ ، وعلى اساس الاحترام التام ودون تحفظ للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة مستقلة ، وعلى أساس ضمان أمن جميع بلدان المنطقة وحققها في الاستقلال والتقدم والحياة في ظل السلام .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يرى أن التوصل الى حل سلمي ودائم في الشرق الأوسط ، لا يمكن أن يتم عن طريق اتفاقات منفصلة على حساب مصالح الشعوب العربية ، ولا عن طريق التسليم دون قيد أو شرط للمعتدى مما قد يعزز أضرار العدوان الاسرائيلي ، ولكن بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، وذلك عن طريق التفاوض في اطار مؤتمر جنيف للسلام تحت رياسة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وكذلك بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وينبغي أن نحترم تماما قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتسوية مشكلة قبرص ، وتنص هذه القرارات على تسوية هذه المشكلة على اساس احترام استقلال وسيادة جمهورية قبرص وسلامة أراضيها ، كما تنص على احترام سياسة عدم انحياز قبرص ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، ودعم الثقة بين الطائفتين . ان اقتراح الاتحاد السوفياتي بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص تحت اشراف الأمم المتحدة لا زال اقتراحا مناسبا .

ان وفد بلادى يؤيد تطبيق قرار الامم المتحدة الذي ينص على سحب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية ، ويرى أيضا ضرورة تهيئة الظروف اللازمة من أجل اعادة توحيد كوريا في ظل السلام على أسس ديمقراطية ودون تدخل أية قوات أجنبية .

وينبغي أن نضع حداً للنظم العنصرية والاستعمارية في الجنوب الأفريقي ، ويجب أن نعمل على دعم حق تقرير المصير لشعبي زيمبابوي وناميبيا . كما ينبغي القضاء على الفصل العنصري في الجنوب الأفريقي ، وأن نضع حداً للتدخل الأجنبي الاقتصادي والسياسي والعسكري للقوى الامبريالية في شؤون البلدان الأفريقية المستقلة . ولا يمكن أن نتسامح بصدور قيام القوى الامبريالية ، بأنشطة على فرار أنشطة العصر الاستعماري ، ضد شعوب الجنوب الأفريقي ، أو أية أقاليم أخرى غير مستقلة ، تحت ستار حملة تضليل جديدة كما فعلت تلك القوى الامبريالية في الماضي .

ان الجمعية العامة عليها ان تبتذل جهودا كبيرة على المستوى الدولي لتنفيذ ما جاء في الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا في نهاية شهر آب/أغسطس في المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية والفصل العنصري . ولقد أكد المؤتمر على خطر توطيد علاقات اسرائيل بالنظم العنصرية في الجنوب الأفريقي . وكما ذكر المؤتمر بالمأساة التي عاشها الشعب الفلسطيني ، وأكد على ضرورة تنفيذ عقوبات ملزمة للمجتمع الدولي بأسره ضد النظام العنصري في بريتوريا والنظام العنصري في روديسيا . ان عدم اشتراك الدول الغربية في المؤتمر وموقفها السلبي ازاء قراراته ، يشهدان على نيتها في عرقلة عملية تصفية العنصرية وعدم احترامها لحقوق الانسان الاساسية .

ومن الضروري ، أن نكثف الكفاح ضد انتهاكات حقوق الانسان وحرياته بصفة صارخة وجماعية ، تلك الانتهاكات التي تهدد سلم وأمن الشعوب . وبعبارة أخرى ، علينا أن نضع كفاحنا ضد الفصل العنصري والعنصرية ، وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة ، وعدم احترام حقوق الانسان في شيلي ونيكاراغوا وكوريا الجنوبية .

ووفقا لميثاق الامم المتحدة ، فان من بين أهداف المنظمة تطبيق التعاون الدولي لتشجيع وتعزيز احترام حقوق الانسان . والمقصود بذلك التعاون بين الدول عن طريق ابرام وتنفيذ الوثائق الدولية الملائمة على المستوى العالمي ، مع ما يلزم من احترام لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ان الكفاح في خدمة حقوق الانسان لا يمكن أن يستخدم كحجة لحماية النظم العنصرية الفاشية والتسامح معها وعدم ردع عملائها الذين تستأجرهم الامبريالية في عمليات التخريب .

(السيد غرينوفيتش ، جمهوريية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الاشتراكية . وتعزز شعوب البلدان الاشتراكية بمكاسبها الاشتراكية والاجتماعية والسياسية ، وبنظامها الاجتماعي . وهي قد حصلت على هذه المكاسب بعد معارك شديدة ، ومن خلال جهد متصل . ومثال ذلك جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية التي ستحتفل بالذكرى الستين لقيامها في الأول من كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ . ان السياسة المستنيرة للحزب الشيوعي والوحدة الدولية ، والمعونة الأخوية من شعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والعمل اللأثاني من جانب شعوب بلادى ، كلها عوامل أتاحت لنا ، ليس فقط ان نعوض الخسائر المادية الناجمة عن الحروب التي فرضت علينا بل أن نغير أيضا ، في فترة وجيزة ، وضع بلدنا من بلد متخلف ذي مؤسسات شبه بدائية ، وزراعة منهاره تقريبا ، بلد يسوده الفقر والمرض والأمية ، الى جمهورية اشتراكية ذات صناعة متقدمة للغاية قائمة على أساس آلي ، وزراعة جماعية مكثفة ، وعلم حديث ومستويات ثقافية مرتفعة . ان الظاهرة البارزة لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية اليوم هي الصناعة ذات الانتاج الضخم ، والتي تحقق أكثر من ٦٠ في المائة من الدخل القومي الاجمالي . ان أهم عوامل هذه الصناعة هي الهندسة العالية ، وصنع الآلات الثقيلة والراديو والالكترونيات ، والكيمويات البترولية ، وصنع الأدوات الدقيقة ، وغيرها من الصناعات الحديثة التي تؤدي الى التقدم العلمي والتكنولوجي . لقد تضاعف الانتاج الصناعي في بلادى ١٩٠ مرة ، عن المستوى الذى كان سائدا قبل الثورة . كما تضاعفت القدرات الاقتصادية كل سبع سنوات خلال الفترة الأخيرة . وفي الاثنتي عشرة سنة الماضية ، تضاعف انتاج الحبوب والألبان . أما اللحوم ، فقد زاد انتاجها بنسبة ٢٦ في المائة . وسوف نزيد الانتاج الزراعي ، في الخطة الخمسية الحالية (١٩٧٦ / ١٩٨٠) ، بنسبة ٤٥ في المائة . كما ان انتاج الحبوب سيبلغ طنا واحدا لكل فرد . وفي الوقت ذاته ، سوف يزيد متوسط دخل العمال الصناعيين والكتابيين في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بنسبة ٢٢ في المائة ، كما سيزيد دخل المزارعين الجماعيين بنسبة ٣٢ في المائة . وخلال الاثنتي عشرة سنة الأخيرة ، أقيم أكثر من مليون مسكن في الجمهورية التي يبلغ عدد سكانها ٩ مليون نسمة . كذلك ، زدنا من الاعتمادات المخصصة للتعليم المجاني على جميع المستويات ، والرعاية الصحية والاجتماعية ، وغيرها مما ينمو سنة بعد أخرى .

ان الدستور الجديد لجمهوريةنا الذى اعتمده مجلس السوفيات الأعلى ، في ١٤ نيسان / ابريل بعد حوار واسع على مستوى الجمهورية يعكس التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي

طرأت على جمهوريتنا خلال سنوات الحكم السوفياتي . وقد خلقت الظروف الملائمة لهذه التغييرات واتسع مداها توطئة لنمو متصل لرفاهية الشعب حتى يستطيع التمتع بجميع الحقوق والحريات التي يتمتع بها الشعب السوفياتي . كما تزداد ، نشاطا واتساعا ، مشاركة الشعب العامل ، في ادارة الدولة والشؤون الاجتماعية . كما تزداد الادارة المركزية للتنمية السياسية لبلدى .

ويود وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية باعتباره مؤيدا ومشاركا في الأنشطة الثابتة لمنظمة الامم المتحدة أن يؤكد على أهمية ادارة فعالة لميزانية المنظمة . وفي رأينا ، عندما ننظر الى هذه المشكلة على كافة المستويات ، وفي مختلف الاجهزة فانه يجب ان ننطلق من فكرة عدم جواز زيادة النفقات ، وأهمية ترشيد استخدام الاعتمادات المخصصة للأمم المتحدة ، وذلك حتى يتسنى لها القيام بالمهام المنوطة بها بمقتضى الميثاق أى تعزيز السلم الدائم والانفراج الدولي والنهوض بالمهام المادية الملقاة على عاتقها . ومن المعروف مع ذلك ان المحاولات التي جرت لتحسين نظام تخطيط البرامج ، ووضع ميزانياتها في الامم المتحدة لم تؤد الى النتائج المنشودة . ان الاحتياطات والموارد التي أمكن توفيرها نتيجة لاستكمال أو خفض أو اعادة تنظيم أو الغاء أو تحويل في برامج الامم المتحدة ، ومشروعاتها أو انشطتها أو نتيجة لأى تغيير فيها لا تزال مستعملة استعمالا سيئا ، ولا تحول الى وفورات ، مما يؤدي الى ارتفاع غير معقول في نفقات المنظمة . ولا يهتم اهتماما كافيا برفع كفاءة الموظفين وتحسين الاساليب الادارية في أمانة الامم المتحدة ، بل وفي تنفيذ ما تتخذه من قرارات . وكل ذلك يثير قلقا مشروعا بين الدول الاعضاء في المنظمة ويشير الى ضرورة اتخاذ تدابير بناءة للقضاء على تلك العيوب وغيرها في عمل الأمانة .

ان منظمة الامم المتحدة التي بلغ عدد أعضائها مائة وخمسين عضوا ، تلعب دورا أكثر ايجابية في الشؤون الدولية وفي حل المشاكل العالمية الكبرى والمشاكل الاساسية المرتبطة بالعلاقات الدولية . وفي ظل ظروف الانفراج الدولي ، فان الامم المتحدة تقوم بعمل أكثر ايجابية . ان مساهمة كل دولة في احترام وتنفيذ أحكام ميثاق الامم المتحدة ، تعتبر هي الضمان الوحيد لحل المشاكل الدولية الراهنة وفتح آفاق جديدة من أجل تعاون مثمر ومفيد بين الدول الأعضاء . ان اعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة لن يزيد من هيبة هذه المنظمة ، بل ان احترام أحكام الميثاق هو الذي سوف يزيد من هيبتها . ان جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، مثل الدول الاشتراكية ، ستعمل من أجل الحفاظ على السلم والقضاء على أى خطر للحرب وسوف تسهم في تقديم أنشطة المنظمة . واننا بانتهاجنا لمثل هذه السياسة ، فاننا نعمل بأحد الشعارات الرئيسية لشورة تشرين الأول / أكتوبر ، وهو احدى وصايا لينين العظيم : " السلام للشعوب " .

السيد تسيرينغ (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي سروري وفخرى أن أنقل اليكم والى الوفود المجتمعة هنا التهنئة والتمنيات الطيبة لصاحب الجلالة جيجمي سينجي وانغشوك ، ملك بوتان ، وأن أعرب عن تأييده الحار للجهود التي سوف تتم خلال هذه الدورة من أجل المشاكل المعقدة التي تسكن قلوب الساعين من أجل السلم العالمي والامن والتقدم .

وانني أود أيضا — سيادة الرئيس — باسم مملكة بوتان ، أن أقدم اليكم أحر التهاني بمناسبة انتخابكم كرئيس لهذه الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ان توليكم هذا المنصب الرفيع لهو تكريم ليس فقط للبلد الذي تمثلونه ، ولكن أيضا لقارة أمريكا الجنوبية . ان سجلكم الحافل بالخدمات البارزة في مجال الدبلوماسية العالمية ، يدل على أنكم سوف توفرون القيادة المثمرة الرشيدة . وكواحد من نواب الرئيس في الدورة الحالية ، أود أن أتعهد لكم بتعاون وفدى الوثيق معكم في تحمل مسؤولياتكم .

اننا نوجهه أيضا شكرنا العميق لسلفكم السيد لزار مويسوف من يوغوسلافيا الذي نال احترامنا للطريقة الرشيدة والفعالة التي رأس بها مداولاتنا في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، وكذلك في الدورات الاستثنائية المهمة التي عقدت خلال العام .

وفي هذه السنة فقد شعرنا بكثير من السعادة بانضمام جزر سليمان كعضو في هذه المنظمة العظيمة . وان تأييدنا الكامل لهذا الانضمام ، ليؤكد اشتراكنا في تبني مشروع القرار . وانها لفرضة مناسبة أيضا أن نشيد بالدولة التي كانت تتولى ادارة هذا الاقليم وباللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ، لأن جزر سليمان قد نالت استقلالها بطريق سلمي . ان قبولها في عضوية الامم المتحدة ، انما يقربنا خطوة أخرى نحو هدفنا في عالمية عضوية المنظمة ، وهو الهدف الذي تمنحه بوتان أولوية كبرى .

ان عام ١٩٧٨ كان يتسم بعدد من التطورات الايجابية على الساحة الدولية . ومما يؤسف له أن هذه التطورات لا يواكبها تقدم مناسب في مجالات أخرى ، وذلك بسبب عدم رغبة بعض الدول المعنية في ايجاد حلول دائمة لبعض المشاكل الدقيقة التي تواجه المجتمع الدولي . ولقد شهدنا عقد مؤتمر على مستوى عال بشأن نزع السلاح هنا في الامم المتحدة ، مؤتمر أثبت للمجتمع الدولي الجديدة التي تنظر بها حكومات العالم وشعوبها الى هذا الهدف الحيوي والملح .

وقد شهدنا أيضا ، الدورة الاستثنائية التاسعة بشأن ناميبيا ، التي عقدت في نيويورك ، وكذلك المؤتمر الدولي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي عقد في جنيف . ان هذه الاجتماعات كانت لها أهمية قصوى لابرار تأييدنا للكفاح المستمر للشعوب المقهورة في أجزاء كثيرة من العالم من أجل حقها في الاستقلال وتقرير المصير ، وهو كفاح لا يزال يزداد قوة .

وقد شهدنا أيضا بخيبة أمل توقف مداوات اللجنة الجامعة التي أنشئت بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٧٤ . وكنا نأمل بصدق أن تتمكن هذه اللجنة الجامعة من أن تسعى لاقامة نوع جديد من النظام العالمي ، الذي ينبع حقا من النظام الاقتصادي الدولي الذي كنا قد اتفقنا على اقامته جميعا ، ليس مبنيا على مفاهيم قديمة بالية ، ولكن على التندية المنسقة والمتساوية لجميع الدول ، وعلى التوزيع العادل لشروات العالم وثقافته .

ان مملكة بوتان تولي أهمية قصوى لمبادئ وأهداف عدم الانحياز ولميثاق الامم المتحدة . اننا نعتقد أن هذه المبادئ ، اذا تمسكت بها جميع الدول الاعضاء ، فانها يمكن أن تؤدي الى السلم الدولي الذي لا يقوم على تقلب الاحلاف الهشة ، ولا على التنافس على مناطق النفوذ وسيطرة الاقلية على الاغلبية ، ولكن يقوم في اطار صحيح من الاحترام المتبادل والتعاون بين الشعوب ، كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها .

اننا نعتقد ، مثل العديد من دول عدم الانحياز ، أن جميع الدول الأعضاء يجب أن تعمل بنشاط ودون هوادة من أجل ايجاد حلول دائمة وعادلة لمشاكل العالم . اننا يجب أن نجد حلولاً لا تؤدي فقط الى الحد من التوتر أو تحقيق مظاهر وهمية للسلم ، ولكن الى استقرار دائم وحقيقي . ان تاريخ هذا القرن قد علمنا جميعاً بطريقة مؤلمة تماماً ، أن تشكيل الكتل والاحلاف بين الدول الكبرى لا يؤدي الى السلم وانما الى الحرب ، ولا يؤدي الى تحررنا من الخوف ولكن الى تكريس هذا الخوف .

ولقد كان الاعتراف بهذه الحقيقة المؤلمة هو ما أدى الى انشاء الامم المتحدة ، الا أن الموقف الدولي اليوم ، بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود ، يدل بوضوح على أن الدرس الذي تعلمناه بثمن باهظ ، قد نسيته تماماً الدول الكبرى . ان التوتر لا يزال مستمراً بسبب السعي نحو السيطرة بين الكتل الكبرى وبعملية تعرض كثيراً من الدول الصغرى والضعيفة لانواع من الضغوط ، وفي بعض الحالات للتهديد بأعمال عدوانية وشن الحرب . وان هذا الموقف ليتضح كل الوضوح في افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط . وهنا ، كما هو في أجزاء أخرى من العالم ، تجد الدول النامية نفسها متورطة في لعبة سياسات القوة التي لا دخل لها فيها . ان مواردها الحالية المحدودة يتم تبديدها بشدة ، كما أن شعوبها تعاني صعوبات دون فائدة ، وذلك بالنسبة الى قضايا تتنافى مع مصالحها وتهدمها الوطنية .

ومن العسير تخيل أى تقدم دائم وعالمي نحو السلم ، طالما أن هذا الموقف لا يزال مستمراً . وليس كافياً أن نشيد بالكلمات ، بتلك المثل العليا التي قامت عليها هذه المنظمة . اننا يجب أن نبدي استعدادنا للعمل بطريقة بناءة لتحقيق عصر من السلم العالمي والفهم كما كان يراه مؤسسو منظمة الامم المتحدة ، وأن نجرم الى الابد القوى المفرقة والهدامة للامبريالية وقوى التوسع والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والتمييز العنصرى .

ان هذه الرؤية تقوم على مبدأ الاستقلال الوطني والسيادة وتقرير المصير . ويجب أن نرفض كل تدخل في الامور الداخلية لكل الدول وأن نبقى على عدم المساس بالحدود الوطنية الشرعية التي تقوم على أساس المساواة في السيادة بين جميع الامم كبيرها وصغيرها . وعلى أساس الاعتراف بهذه المساواة تم تأسيس الامم المتحدة .

اننا لسعداء أن هذا العام قد شهد استمرارا في العلاقات الطيبة والمنتجة بين بوتان وبلداننا المجاورة . ان هدفنا ، وهو جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية ، هو اقامة علاقات من الصداقة والتعاون بين جميع البلدان بروح من عدم الانحياز والاحترام المتبادل . وفي منطقتنا في شبه قارة جنوب آسيا فان آفاق السلام والاستقرار ممتازة . ولقد ساهمت جميع الدول في ايجاد هذا الوضع المشجع وذلك عن طريق ابداء روح من التوفيق والتعايش . وقد اتخذت العديد من المبادرات الناجحة تجاه بناء جسور الثقة المتبادلة والتفاهم والتعاون المشترك . ونتيجة لذلك فان بعض القضايا الهامة التي كانت تعوق الاستقرار تم حلها . وفي هذا المجال تود حكومة بلادي أن تعرب عن تقديرها لحكومة غاناتا في الهند على سياستها العملية البناءة تجاه جيرانها .

وفي أجزاء أخرى من المنطقة الاسيوية بذلت بعض الجهود المنسقة من أجل السلام بالرغم من أن هذا الموقف ، في بعض المجالات ، كان أقل تشجيعا . ونأمل باخلاص أن الدول المعنية مباشرة ستكون قادرة على اظهار روح من التوفيق الحقيقي والتعايش في صالح ايجاد مناخ من الاحترام والتعاون المجددين . ان وفد بلادي يساهم تماما في جميع المحاولات من أجل حياة أفضل وأكثر أمنا لجميع شعوب المنطقة .

وبينما نجتمع هنا فان اهتمام المجتمع الدولي يتجه الى الاحداث في الجنوب الافريقي . وفي ناميبيا يبدو أن الكفاح المشروع للشعب من أجل الاستقلال وتقرير المصير قد حقق بعض النتائج المرجوة . واننا نرحب بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الامن والذي يستهدف تنفيذ اجراءات عملية لتحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا ، واننا نشيد بالامين العام لموقفه الذي يدعو الى وجود الامم المتحدة لتحقيق انتقال سلمي عن طريق انتخابات حرة ومشروعة .

وفي مكان آخر من افريقيا ما يزال ينكر على شعب زمبابوي حقه في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي . ومن الواضح أن السلام لا يمكن أن يسود في هذه المنطقة المضطربة ان لم يتم منح أغلبية

الشعوب وليس قلة منها الحكم الذاتي عن طريق انتخابات حقيقية وحررة ، وعن طريق حكومة تمثلهم تمثيلا صحيحا . وفي هذه الاثناء وتحت زعم مايسمى بالحكومة الائتلافية مايزال الارهاب والقهر مستمرين وقائمة القتلى تزداد كل يوم . ان أعمال العدوان التي تقوم بها حكومة سميت ضد بوتسوانا ، وموزامبيق ، وزامبيا هي انتهاكات لا يمكن أن تغفر وتعتبر انتهاكات للسيادة الوطنية لهذه الدول وتشكل تهديدا للامن والسلم في المنطقة . واننا نؤيد كفاح الجبهة الوطنية ونحث كل الشعوب على أن تقوم بكل الجهود الممكنة لتحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع .

ان الامن الدولي مايزال يتهدده الموقف في الشرق الاوسط . وخلال العام الماضي ، ومؤخرا ، حدثت مبادرات عديدة لتحقيق السلام في هذه المنطقة الا أن هذا الموقف مايزال غير ملبور . وان حكومة بلادي تعتقد أنه يجب بذل جهود منسقة من أجل تحقيق تسوية شاملة ومقبولة من جميع أطراف المنطقة . ومازلنا مقتنعين بأن تسوية دائمة لا يمكن تحقيقها دون الاعتراف الكامل بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين في العودة الى بلاده واقامة وطن مستقل وحق كل الدول في المنطقة للعيش في حدود معترف بها .

ومن المناطق الاخرى التي تثير قلقنا جمهورية قبرص . ومن الأمور المؤسفة أنه لم يحدث أى تقدم ملموس في تخفيف التوتر الذى يعانىه شعب قبرص منذ مدة طويلة . ان الدورة الاخيرة للجمعية العامة أوصت بضرورة التنفيذ الفوري لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) وكذلك قرار مجلس الامن ٣٦٥ (١٩٧٤) . ان هذه الاجراءات توفر الاساس لتسوية عادلة لمشاكل الطائفتين ويمكن لهذا الاساس أن يحافظ على وحدة وسلامة أراضي قبرص . ان استمرار الحوار بين الطائفتين هو من الامور الضرورية اذا أردنا تحقيق تسوية لهذه المشكلة . اننا نقدر الدور الذى تقوم به الامم المتحدة وقوى حفظ السلام وكذلك الجهود التي يقوم بها الامين العام .

ان المهمة الملحة التي تواجه المجتمع الدولي واضحة كل الوضوح في مجال نزع السلاح . اننا نشعر بالرضا انه عن طريق المبادرة التي قامت بها دول عدم الانحياز تم تكريس الدورة العاشرة الاستثنائية لنزع السلاح التي عقدت هذا العام وشاركت فيها جميع الدول النووية . ومما لاشك فيه أن هذا الاجتماع كان علامة على الطريق وقد ساعد في اعادة توجيه الرأى العام الى مسألة نزع السلاح ، وقد أسفر عن تعبئة التأييد الدولي لهذا الهدف . وفي نفس الوقت فاننا نشعر بخيبة

الأمل التي أعرب عنها العديد من الدول في أن الوثيقة الختامية لم تبلغ مستوى تطلعاتنا . وكما قلنا في بياننا أمام هذا المؤتمر نعتقد أن جميع الدول يجب أن تشترك ، بطريقة فعالة ، في النظر بطريقة مستنيرة في هذه المسألة الحيوية ، وبصفة خاصة اننا نود أن نرى جميع الدول النووية تشترك في المفاوضات وتمثل في جميع الاجهزة التفاوضية .

وينفس الروح فائني أود أن أؤكد من جديد التزام حكومة بلادي بجعل المحيط الهندي منطقة سلام كما هو منصوص عليه في القرار ٢٨٣٢ (د-٢٦) الذي تبنته الجمعية العامة في عام ١٩٧١ والذي أيده الاعلان الصادر عن المؤتمر الخامس لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في كولومبو . اننا نشعر بخيبة الامل في أن المحادثات الرامية الى تحقيق هذا الهدف التي بدأتها الدول الكبرى لا تزال غير كافية ولم تحقق التقدم الكافي .

ومن الامور المعترف بها أن تخصيص الموارد للاهداف العسكرية هو من العوامل التي تؤدي الى عدم استقرار الاقتصاد العالمي . ومن الصعب تصور كيف يمكن تحقيق نظام اقتصادي عادل دون اعادة تخصيص جزء صغير من هذه الموارد للاغراض السلمية .

ان عدم الاستقرار في عالم اليوم ينبع من عدم التكافؤ وعدم المساواة في النظام الاقتصادي الجديد . ان النظام الاقتصادي يتسم بالتضخم وتذبذب الاسعار وعدم استقرار أسعار السلع ونمو مبدأ الحماية . ان هذه العوامل تعد مصدر قلق بالنسبة للعديد من الدول وخاصة الدول النامية حيث أنها تؤثر على خططها الانمائية ونموها الاقتصادي الشامل . ان زيادة الكساد الذي عانت منه بعض الدول وما واكبه من انخفاض في التجارة الدولية قد أثر ، بطريقة شديدة ، على الدول النامية في عالم يسوده التكافل . ان الهوة بين الدول الغنية والفقيرة قد زادت وان الاضطراب الذي ساد في العالم الاقتصادي في عام ١٩٧٣ قد أعطى انذارا بالاثار الوخيمة التي قد تنجم من عدم اعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادي الجديد . وقد تم اتخاذ العديد من المبادرات الهامة . وقد وضعت الدولتان السادسة والسابعة الاستثنائيتان للجمعية العامة الاطار الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وبالنسبة للحوار بين الشمال والجنوب ، الذي عقد في باريس ، والذي استمر في الدورة الثانية والثلاثين ، كنا نأمل ونتطلع الى أن تستمر اللجنة الجامعة التي أقيمت من أجل النظر في المشاكل الخاصة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد في عملها ، الا أن هذا الأمل

لم يتحقق ، واننا نشعر بخيبة الأمل لأن عمل هذه اللجنة قد توقف . ان تقرير اللجنة الجامعة يوضح أسباب فشل هذه اللجنة ويشير الى عدم رغبة بعض الدول في الدخول في مفاوضات بناءة وفي التحرك تجاه الاتفاق على اقتراحات أساسية تتناول اعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي . واننا نأمل في أن الخلافات الخاصة بدور ووظيفة هذه اللجنة سيتم حلها وأن تتمكن من القيام بعملها دون عوائق .

ان الجهود التي تهدف الى تحويل ظروف الاقتصاد الدولي بطريقة بناءة يجب أن تأخذ في الاعتبار حقيقة ان الهوة لا تزداد اتساعا فقط بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، ولكن ايضا بين الدول الأقل نموا والدول غير الساحلية والدول النامية الأخرى ان هذا موقف مئزر ونأمل في أن تتخذ اجراءات أكثر ايجابية من أجل مساعدة الدول غير الساحلية في التغلب على المضار الكبيرة التي تواجهها ، حتى لا تزداد الهوة اتساعا . وبدون هذه الاجراءات ، فان هذه الدول سوف لا يكون لها أمل في محاولاتها للتغلب على عيوبها الجغرافية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاعتماد على الذات .

ان بوتان ، كدولة نامية غير ساحلية ، استمرت في العمل - جنباً الى جنب مع الدول الأخرى التي تواجه نفس الموقف - من أجل التغلب على هذه العيوب الجغرافية عن طريق استراتيجية انمائية عميقة ، متوازنة وبناءة . وقد شجعنا التقدم الذي تم احرازه ، في وقت قصير ، نحو هدفنا لتحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا ، ومن أجل ضمان حياة كاملة ومنتجة لمواطنينا . وتحسنت القيادة الحكيمة والقادرة لطقنا الذي يتميز بالديناميكية ، نتطلع الى المستقبل كدولة عضو نشطة ومحبة للسلام في مجتمع الأمم .

ان العام القادم ، ١٩٧٩ ، سوف يكون العام العالمي للطفل . واعترافاً بأهمية هذا العام في جذب الانتباه من أجل تحسين ظروف الأطفال في كل مكان ، وضعت حكومتي عدداً من البرامج داخل بوتان . ونظراً لاقترب هذا العام الهام ، فإنه من المناسب أيضاً أن نذكر أنفسنا - بطريقة واضحة - بمسؤوليتنا التي نتحملها ليس فقط تجاه أطفال اليوم ، ولكن تجاه جميع أجيال المستقبل ، لخلق حقبة جديدة من السلام والرفاهية والسعادة لجميع شعوب العالم .

السيد موالى (زامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : يسعد وفدى أن يشارك في هذه

الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وبالنسبة لنا ، فإنها تعتبر مناسبة للتفكير الجدى في المشكلات العديدة التي تواجه عالمنا غير الكامل . ولهذا السبب ، من بين أسباب أخرى ، تم انشاء الأمم المتحدة كهيئة دولية . وسوف يركز بياني على بعض تلك القضايا التي مازالت تثقل علاقاتنا الخارجية ، وبصفة خاصة ، الأزمة في جنوب افريقيا .

وقبل ان أدخل في جوهر مساهمتي ، ياسيدى الرئيس ، فاني أود ، بالنيابة عن وفد زامبيا ، ان أهنتكم بمناسبة انتخابكم بالا جماع رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين العادية ان انتخابكم يمثل شرفا لبلادكم ، كولومبيا ، التي تربطنا بها صلات الكفاح الجارى في العالم الثالث من أجل العدالة والمساواة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ويتعهد وفدى بالتعاون معكم .

سيدى الرئيس ، انها لحظة مناسبة لى أن اقدم تحية خاصة الى سلفكم ، السيد لا زار موبسوف ، من يوغسلافيا ، الذى ترأس ، بفعالية وكفاءة الدورة الثانية والثلاثين العادية ، وكذلك ثلاث دورات خاصة هامة لهذه الجمعية في هذا العام .

واود أيضا أن أقدم التحية الى السيد كورت فالدهايم ، الأمين العام ، على جهوده التي لا تكل في السعي من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة ، وكذلك على تقريره الشامل والواضح الو هذه الدورة .

ان زامبيا ترحب بقبول جزر سليمان في عضوية هذه العائلة من الأمم . ان قبول عضو جديد يعتبر مناسبة للسرور والتفكير ، حيث أننا نعلم تماما صعوبة عملية القضاء على الاستعمار . ان الأسيااد المستعمرين لا يستسلمون بسهولة أبدا . وتأمل زامبيا وتتوقع أن ترحب بزمبابوي وناميبيا المستقلتين في عضوية الأمم المتحدة في المستقبل القريب جدا . ونحن كذلك نهنيء توفالو على حصولها على الاستقلال ، ونتطلع الى قبولها في الأمم المتحدة .

سيدى الرئيس ، لقد أعطيتم - في بيانكم الهام - صورة ووصفا حيا وواضحا للفقير واللامساواة المتزايدة التي تصبغ العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة ، وتقوض السلم والأمن الدوليين . ان وفدى بشا طركم شعور خبيبة الأمل بالنسبة للتدهور المتزايد للوضع الاقتصادي الدولي . وبصفة خاصة ، فاننا نشارك في التعبير عن القلق الخطير بالنسبة لسوء الأوضاع والآفاق المظلمة للدول النامية .

ان حوار الشمال والجنوب ، الذى بدأ منذ حوالي أربع سنوات ، على اساس اتفاق عام في الرأى ، ما زال معرضا لخطر جدى . ان الآمال التي عبرنا عنها في نجاح الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة في عام ١٩٧٥ ما زال ينبضي علينا أن ندخلها في حيز التنفيذ بأية طريقة

ذات مغزى . ان تطبيق برنامج العمل الخاص بإنشاء نظام اقتصادى دولي جديد يتوقف على اتخاذ تغيرات هيكلية وعلى اعتماد قرارات سياسية مناسبة تتماشى مع الترابط الحقيقي وتبادل المصالح بين الأمم . ويجب ألا يستند هذا الى المبادئ والمفاهيم القديمة ، كالمساعدة والبر والاحسان ، مهما كانت نبيلة .

ومن هذا المنطلق ، أود أن أوضح ان الصورة التي برزت من المفاوضات حول القضايا الكبرى - مثل البرنامج المتكامل للسلع ، الصندوق المشترك ، المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، نقل الموارد الحقيقي ، اصلاح نظام النقد الدولي ، التصنيع ، تحويل منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة وصياغة قواعد سلوك لنقل التقنية الى الدول النامية - كل ذلك غير مطمئن ولا يوفر أى سبب للعزاء .

ان أمل وفدى المخلص هو أن تبدال الدول الأعضاء ، وبصفة خاصة الدول المتقدمة ، كل جهد ممكن ، وفي المحافل الملائمة ، من أجل تحويل هذا المأزق الى نجاح ملموس . اننا نؤكد ، مرة أخرى على قناعتنا بأن الحوار المستمر يمكن أن يستأنف وان يؤدي الى نتائج ملموسة تعكس طبيعة مهماتها . وليس بإمكاننا ان ندخل بثقة في تناول اية إنجازات حتي الان ، لأن النتائج تتوقف على الالتزام والارادة في التفاوض ، والارادة السياسية من جانب الدول المصنعة .

ان زامبيا ترحب بالتصريحات التي صدرت عن بعض الدول المصنعة بشأن انتوائها أن تزيد المساعدة المالية والغاء الديون الرسمية بالنسبة لأفقر الدول في البلدان النامية . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نود أن نحث الدول المانحة على أن تولي اهتماما جديا للدول فير الساحلية ، والجزر والدول النامية وذات الدخل المتوسط ، التي لم تستفد حتي الان من اجراءات خاصة ذات مغزى ، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية الضخمة التي ما تزال تواجهها .

ان وفد بلادى لا يزال على يقين من أن المعايير الاقتصادية القائمة حاليا ، والتي تعطى أهمية كبيرة جدا للنتاج القومي الاجمالي ، بالرغم من أنها مفيدة في تحديد الاهتمام الخاص، فانها تغطي الحقيقة اكثر من أى شيء آخر . ان معايير برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والمهيات الدولية المماثلة كالبنك الدولي لا تعكس الحالات الخاصة والأضرار الجغرافية ، وصعوبات النقل ، والأوضاع الجغرافية السياسية التي تؤدى الى الكثير من الصعوبات التي تواجه جهود التنمية في بعض الدول ، ومن بينها بلادى . اننا نأمل أن موضوع المعايير هذا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة ، ومؤسسات المساعدة الفنية والمالية ، وكذلك من قبل الدول المقرضة والمانحة .

في هذا الاطار ، فان زامبيا تتحمل الكثير وتضحي كثيرا في سبيل تطبيقها لسياسة الأمم المتحدة بفرض عقوبات ضد المستعمرين البريطانيين في روديسيا الجنوبية ، وخاصة ما تتبعه زامبيا من فلق حدودها مع روديسيا . واليوم فان التكلفة ، التي تتحملها زامبيا بسبب قوانين المقاطعة تبلغ بليون دولار ، وان التطبيق التام لقرارات الأمم المتحدة ، وبشكل خاص ما يتعلق بنقل السلع الأساسية ، يقوض بغياب التزامات مستمرة وواضحة من قبل بعض الدول الاعضاء ، وكذلك بغياب المساعدة التعويضية للبلدان - كبلادى - التي تتأثر تأثيرا كبيرا ، وتتحمل أعباء كثيرة بسبب الاستمرار في تطبيق قرارات الأمم المتحدة . وفي هذا الشأن فان زامبيا لن ترى بدلا أن تنقل ، عن طريق خطوط الجنوب ، اكثر من مائة الف طن من الأسمدة التي تحتاج اليها قبل نهاية هذا العام .

ان الصعوبات الاجرائية التي تواجه اللجنة الجامعة ، التي تم انشاؤها وفقا لقرار الأمم المتحدة ١٧٤ / ٣٢ ، مدعاة للقلق لوفد بلادى . ان المأزق الاجرائي هذا لا بد من أن نتمكن من حله في هذه الدورة ، حتى نمكّن هذه اللجنة الهامة من القيام بعملها الكبير ودون أى تأخر . ان الجهود التي تهدف لاصلاح البيئة العالمية ، لكي تسمح للدول النامية بالاستفادة من المشاركة بشكل عادل ومنصف في تقدم الانسانية ، أمور مرتبطة جدليا بالجهود التي تهدف الى انشاء كل أشكال التعاون بين الدول النامية ذاتها ، وان هذه المساعي يكمل بعضها البعض .

وفي هذا الصدد ، فان زامبيا تؤمن بأن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون الفني بين الدول النامية ، الذى عقد في بيونس أيرس مؤخرا ، يكمن في مساهمته في دفع وتعزيز التنمية الداخلية على أساس الاعتماد على الذات وأفضل استخدام ممكن للموارد بين الدول النامية ، وبالتالي تسهيل عملية انشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ان وفد بلادى يود هنا - مرة أخرى - أن يؤكد على الطابع الجدلي والتكميلي لأشكال التعاون بين الشمال والجنوب ، وكذلك أشكال التعاون بين الجنوب الجديد والجنوب أيضا . ان زامبيا على يقين بأن برنامج العمل ، الذى تم اعتماده في المؤتمر ، سيحظى بالاهتمام الكافي من قبل المجتمع الدولى ، بهدف التأكد وضمان تحقيقه .

من ناحية زامبيا ، فان سلطاتنا سوف تستمر في اعطاء الأولوية لتطبيق البرامج والمشروعات الهامة التي تؤدى بنا الى الاعتماد على الذات في التنمية ، والتي تزيد من التعاون المتبادل بين الدول النامية ، بهدف تحقيق أفضل استخدام ممكن لكافة المجالات بما في ذلك المجالات الحساسة كالتجارة والنقل والاتصال .

لا بد لي أن أذكر أيضا أن بلادى أسعدنا أن تستقبل اجتماع ١٧ دولة ، والذى صدر عنه بيان حول النية في انشاء منطقة تجارية تفضيلية في شرق ووسط وجنوب افريقيا . ان هذه خطوة حاسمة للامام في طريق انشاء الجماعة الاقتصادية التي تفي برغباتنا من أجل دعم وتعزيز التعاون بين الدول النامية .

وبإيجاز ، لقد أصبح من اللازم أن ننادى بانشاء نظام اقتصادى عالمي جديد ، وتوعية الرأى العام العالمى وكافة المصالح الوطنية ، واجراء التغييرات الأساسية اللازمة من أجل انشاء هذا النظام .

ان مؤتمر الأمم المتحدة حول قانون البحار ، بشكل عنصرا أساسيا في الكفاح من أجل انشاء نظام اقتصادى دولى جديد . ان نظاما قانونيا دوليا يقوم علي العدالة والمساواة ، سيكون عنصرا هاما لنظام عالمي متساو . وفي هذا الصدد فان زامبيا تولي أهمية كبرى الى ابرام اتفاقية دولية لقانون البحار التي يجب - بطبيعة الحال - أن تحمي المصالح المشروعة لكل من الدول الساحلية والدول المغلقة ، وكذلك البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وحتى ذلك الحين ، فانه يحدوننا الامل في أن الأمم سوف تمتنع عن اتخاذ اجراءات من جانب واحد لاستغلال موارد البحار وقاع البحار .

ان الشرق الأوسط يعيش منذ أجيال عديدة في نزاع مستمر وحالة حرب ، وان الموقف في المنطقة لا يزال شائكا ، ولا يزال يتهدد السلم والأمن الدوليين . ومالم نزل الأسباب الرئيسية ، التي أدت الى هذا النزاع ، لن نتوصل الى حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط على النحو الذى نرجوه . واعترافا بذلك فان حكومتى قد طالبت اسرائيل - مرارا وتكرارا - بالانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة ، وان تسمح للشعب الفلسطينى بممارسة حقوقه الثابتة في تقرير المصير بكل حرية ، بما في ذلك انشاء دولة مستقلة ذات سيادة وسوف نواصل كفاحنا في هذا المضمار ، ان أن هذا الموقف الذى اتخذناه يتمشى مع قرارات منظمة الأمم المتحدة المختلفة ، ويمثل الأساس الواقعى الوحيد لحل دائم وعادل لمشكلة الشرق الاوسط .

وفي سياق الموقف في الشرق الأوسط ، لا يمكن أن نغفل الصراع القائم في لبنان ، ولا يمكننا أن نغفل مأساة الشعب اللبناني حيث ذهب عدد كبير من البشر ضحايا لهذا النزاع . ينبغي ان يتوقف هذا الوضع ، وأن نتوصل الى حل سياسى يساعد الشعب اللبناني على أن ينعم بالسلم والهدوء .

ان الوضع في قبرص ما يزال مسألة تقلق زامبيا . ومرة أخرى يجب أن نلاحظ عدم التقدم في المفاوضات التى ترمي الى حل المشاكل الحساسة ، التى لا تزال تهدد استقلال دولة قبرص ذات السيادة ، ووحدة اراضيها وسياسة عدم الانحياز التى تنتهجها . ان المفاوضات القائمة تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، فربغني أن تستمر ، كما أننا نلح على الجاليتين القبرصيتين لكى تتعاونوا مع الأمين العام . كما أننا نكرر نداءنا بالانسحاب كافة القوى العسكرية الأجنبية المرابطة في قبرص تحديا لقرارات منظمة الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بكوريا ، فان زامبيا ما تزال تؤيد الجهود التى تستهدف اعادة توحيد هذا البلد على أساس البيان المشترك بين الشمال والجنوب . ونأمل أن أماني الشعب الكورى باعادة توحيد بلاده سوف تتحقق قريبا .

ان واحدة من أعظم المسائل التي تهم الأمم المتحدة كانت ولا تزال منذ انشائها ، هي ضرورة تعزيز الحقوق الثابتة للشعوب التي لا تزال تترج تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية ، وحق تلك الشعوب في تقرير المصير والاستقلال . فالجنوب الافريقي لا يزال نقطة رئيسية في سجل منظمة الأمم المتحدة الحافل في مجال تصفية الاستعمار . وفي هذا الجزء من العالم ، فان الغالبية السوداء التي يبلغ تعدادها أكثر من ٣٠ مليون لا تزال تترج تحت نير نظم الاقلية العنصرية البيضاء التي تستغلها وتعاملها بوحشية . ان الجمعية العامة ومجلس الامن وأجهزة أخرى لمنظمة الأمم المتحدة قد اعتمدت عدة قرارات تؤيد حق شعوب زيمبابوي ، وناميبيا وجنوب افريقيا المقهورة ، في الحرية والاستقلال . وكل قرار من هذه القرارات قد انتهى الى نفس المصير وهو الرفض المستمر من قبل الاقلية العنصرية المتمننة .

وكما هو بالنسبة لجميع حالات الاستعمار ، فان الشعوب المسحوقة في الجنوب الافريقي قد فضلت الحصول على حريتها واستقلالها بوسائل سلمية . وقبل اللجوء الى الكفاح المسلح وبعض وسائل التحرير العنيفة الأخرى ، فقد لجأت الى جميع الوسائل السلمية الممكنة . ورغم أنها قد بدأت كفاحا مسلحا ، الا انها على أتم استعداد للتفاوض على كيفية نقل السلطة اليها ، اذا ما لاحت بآدارة لتفهم ذلك ، في أي وقت ، من قبل نظم الاقلية العنصرية التي تفرض سيطرتها عليها .

ان مشاكل الجنوب الافريقي لا تزال تقلقنا في زامبيا ، ان نظم الاقلية العنصرية البيضاء التي تقهر الشعب الافريقي في المنطقة هي للأسف من جيراننا ، وليس لنا خيار في ذلك ، لأنه أمر سبق أن فرضته الامبريالية .

ان الرئيس كواندا رئيس جمهورية زامبيا ، قد تنبأ دائما ولفت نظر المجتمع الدولي الى طبيعة الوضع المحتمل تفجيره هناك منذ أكثر من عشر سنوات . ان احتمال وقوع الكارثة قد ازداد الآن ، بل ان مناخ تلك الكارثة العظمى يخيم على الجنوب الافريقي . ومن واجب الامم المتحدة بل والمجتمع الدولي بأسره ، ليس فقط أن يتداول بشأن هذه المشكلة ، لكن أيضا أن يبحث عن الحلول الملائمة لها ، ومن هنا يمكن تجنب وقوع الكارثة الوشيكة . ولذا فانه لا بد من النظر بروية وتمعن لجميع جوانب المشكلة ، من قبل جميع من يعنيهم الأمر . فالتصلب والقحة والنفاق والفسخ والتعننت ، وما الى ذلك لا مكان لها في حل المشكلة الخطيرة في الجنوب الافريقي ، فالموقف الآن لم يعد مسرحية هزلية ، بل أصبح مأساة انسانية .

لقد جرت اراقة الكثير من الدماء في الجنوب الافريقي منذ قيام النظام المنصرى في هذه المنطقة ، أى منذ أكثر من ٣٠٠ عاما ، وليس هناك أدنى شك في أن اباداة الشعب الافريقي قد تزايدت في السنوات الاخيرة مع زيادة مقاومته للاحتلال والاستغلال . واذ لم تحل المشكلة على وجه السرعة ، فسوف يستشهد المزيد من البيض والى سود على السواء ، وسوف نشهد بداية حرب شاملة .

ما هي اذن الجذور الاساسية لهذه المشكلة القائمة في الجنوب الافريقي ؟ اننا اذا لم نشخص المرض ، سيكون من المستحيل وصف العلاج الناجع . فمن الاهمية بمكان أن نؤكد على أن السبب الاساسي لمشكلة الجنوب الافريقي ، هو الوجود الدائم لنظم الاقلية الفاشية العنصرية المتقهقرة . ان هذه الفاشية تنوى أن تمسك بزمام الحكم بوصفها القوة المستعمرة ، بحجة التفوق المنصرى . وفضلا عن ذلك ، فان الانظمة العنصرية في بريتوريا وسالزبورى ، قد قامت بوضع سياسات توسعية وبأعمال عدوانية ضد انغولا وبوتسوانا وموزامبيق وزامبيا ، تلك البلدان التي تؤيد حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال . حقا ، انه سيكون من غير المعقول ، أن نتوقع ممن حاربوا من أجل استقلالنا ، أن يقفوا ساكنين أمام محنة الشعوب المقهورة .

واذا كانت جميع الدول الاعضاء الممثلة هنا متفقة على تلك المبادئ الاساسية ، فان مهمة حل مشكلة الجنوب الافريقي ستكون أكثر سهولة . ولكن في الوقت الذى يدعي فيه الكثيرون دعمهم لقضية تقرير المصير بالكلام ، فاننا نجد أن تصرفاتهم السافرة أو المستترة تؤيد تلك النظم العنصرية وتوليها اهتمامها التام . أليس الوقت مناسباً للمجالس العليا للأمم المتحدة لكي تتخذ الاجراءات اللازمة لحل المشاكل المتعلقة بالجنوب الافريقي بصوت واحد ؟

انه لمن الاهمية بمكان بالنسبة الى الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، وخاصة تلك الدول التي لها ثقل ومصالح واسعة ومتعددة في الجنوب الافريقي ، أن تمتنع عن الانخراط في التواطؤ والمناورات المضللة .

ان الموقف في روديسيا الجنوبية ، التي ستصبح زيمبابوى ، لمحمّل بيزور عواقب وخيمة . ان تصرفات نظام سميث في سالزبورى ، تحمل جميع أعراض فقدان الاعصاب . كما أن روديسيا الجنوبية على وشك الانفجار ان التاريخ لن يغفر لأولئك الذين قشلوا في اتخاذ القرارات الحاسمة في الوقت المناسب . ان حكومة بلادى ترى أن المجتمع الدولي قد فقد السيطرة على الوقت ، لتجنب وجود وضع فوضوى في المستعمرة البريطانية لروديسيا الجنوبية .

ان التسوية الداخلية المزعومة التي يقال انها اختمرت في سالزبورى في أوائل هذا العام ، لم تحل أية مشكلة ، وحتى أنصارها فانهم يقررون الآن ، ولو بتردد ، ان هذا الاتفاق المزعوم قد فشل فشلا ذريعا في وقف اطلاق النار ووضع حد للنزاع . ان سميث في الحقيقة فير مستعد لتسليم الصلاحيات الاسمية الى اصدقاءه الأعضاء الذين اشتركوا معه في التوقيع على الاتفاق المزعوم . ان قضية زمبابوى لا تكمن — وأكرر ذلك — لا تكمن فيما اذا كانت التسوية المزعومة ستنتج أم تفشل . فلقد فشلت هذه التسوية فعلا ، وليس هناك أدنى شك في ذلك . ان القضية الجوهرية الحقيقية هي كيف نوقف اراقة الدماء من أجل الحصول على استقلال حقيقي في بلد مزقه الصراع الاهلي ، كنتيجة لحالة الحرب . ان الوضع الحالي فير الآمن في زمبابوى قد أصبح خطيرا ، ولا يمكن للبيض أو السود أن يدعوا انهم يعيشون في أمن . ان نظام سميث لا يمكنه أن يضمن أمن الشعب الذى يحكمه ، فقد انهيار النظام المدني .

ان القوات المحاربة من الجبهة الشعبية قد أشعلت نيران الحرب ضد النظام المتعنت في مختلف أنحاء البلاد . ان العصابات الآتية من الريف قد طوقت المدن . وأصبحت الممارك بين الجيش الروديسي والجبهة الوطنية دائمة في المناطق المدنية من زمبابوى بما في ذلك العاصمة سالزبورى . وبالتأكيد لا يستطيع أحد أن يشك في تصميم القوات المقاتلة على تحرير وطنها بأى ثمن .

ان الاطراف الاساسية هي القوى المتمردة والقوات المسلحة في الجبهة الوطنية . وبينما تخوض قوات تحرير زبابوى حرب التحرير ضد نظام القهر فان هناك عصابات مسلحة تقوم بقتل وابادة مئات الافراد في زبابوى كل أسبوع ، وهي تشمل جيش روديسيا والفازين من ذلك الجيش وفرق القتل المتخصصة مثل سيلوس سكاوتس وجرأى سكاوتس ومايزيد عن . . . (١١) من المرتزقة الذين يجيئون من جنوب افريقيا وبعض الدول الأوروبية والأمريكية .

ان نظام سميث قد ساعد على تنظيم عصابات مسلحة للدول الافريقية الثلاث الموقمة على ما يسمى باتفاقية سالزبورى . وهذه الجماعات تستخدم ضد من يسمونه العدو . وكنتيجة لذلك فان هناك مجموعة تتصارع مع الاخرى والقتال بين الاطراف في الداخل قد أصبح من الامور المألوفة . وفي جهود يائسة يقوم النظام بتصفيد الحرب الأهلية في زبابوى ؛ وأعلن النظام مؤخرًا ان الافريقيين ستم تعبئتهم في الجيش المتمرد وان الاحكام العرفية ستوسع لتشمل مناطق كثيرة من البلد كما لو كان الافريقيون لم يعانون بما فيه الكفاية .

ان ما نواجهه في زبابوى هو موقف يحاول فيه النظام اليائس للمستوطنين ان يثير الحرب الأهلية بين أهالي زبابوى داخل وخارج البلاد . وفي هذه العملية فان سميث يخدع نفسه بالأمل في انه يمكن ان يفيد من هذا الموقف المضطرب الذى قام بتنظيمه .

ان الاستراتيجية الاخرى التي يستمر نظام سالزبورى في اتباعها هي ان يوسع نطاق النزاع ليشمل دول المواجهة بصفة خاصة واعضاء آخرين في المجتمع الدولي ؛ وعن طريق هذه الاستراتيجية فان سميث وأعوانه يأملون في انه اذا طلبت دول المواجهة العون من اصدقائهم فان الدول الغربية ستأتي لانقاذه . ان سميث ينوى اثاره مواجهة بين الشرق والغرب ونحن نعلم ان النظام الفاشي المنصرى في بريتوريا قد استأنف معاونته الضخمة لنظام سميث .

ان الاستجابة من جانب اعضاء المجتمع الدولي لهذه المشاكل تختلف من دولة لاخرى . فهناك من يتحمل مسؤولية قانونية أولية فيما يتعلق بجنوبي روديسيا وهناك من يقوم بالتسويق . وفي هذا الاطار فمن المستغرب ان نستمع الى وزير خارجية بريطانيا يذكر في خطابه امام الجمعية العامة في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ان : " المملكة المتحدة لم تقم بادارة روديسيا في يوم من الايام " . (A/33/PV.10.P.66) وان المملكة المتحدة لم تكن في يوم من الايام دولة كبرى . والحقيقة ان بريطانيا

قامت باستعمار جنوب روديسيا ولا يعنيننا ان كانت هذه الدولة الاستعمارية قد قامت بممارسة سلطاتها بطريقة مباشرة أو عن طريق عميل . فان النتيجة واحدة لا تتغير . اما بالنسبة للمجتمع الدولي فليس هناك أى طريقة يمكن لبريطانيا ان تتصل بها من مسؤولياتها الشرعية أو الاستعمارية عن روديسيا . اننا نطالب حكومة بريطانيا بان تتخذ مواقف حاسمة في تناول الموقف في روديسيا .

انني أود ان اوضح انه بعد اعلان تقرير بنجهام الخاص بوقف العقوبات البترولية فان حكومة زامبيا سوف تتخذ موقفا ضد بريطانيا وشركات البترول الاخرى المشتركة في هذه المؤامرة منذ اعلان الاستقلال من جانب واحد سواء في المحاكم أو هنا في الامم المتحدة .

ان وجهة نظر حكومة زامبيا هي ان مشكلة روديسيا تحتاج الى حل عاجل . وانه اذا كان يمكن لأى محادثات ان تتم فيجب ان تتم الآن . فالوقت يمضي بسرعة . وفي المستقبل القريب لن يكون هناك من يمكن التحدث اليه لان الاحداث قد تتغلب على الموقف .

وفي هذا الاطار يجب ان ننظر الى زيارة ايان سميث المتوقعة للولايات المتحدة . ومما يؤسف له أنه في هذه المرحلة الحاسمة ولا نقاد هذا النظام من الانهيار فان بعض الاعضاء المحافظين في هذه الدولة قد تبينوا تكتيكات للضغط على الادارة للسماح للقائد العاصي وعصابته بالدخول الى الولايات المتحدة . ان زيارة ايان سميث للولايات المتحدة لا تهدد موقف الولايات المتحدة كوسيط في المفاوضات ولكنها تؤثر وتقوض الجهود الجديدة التي تسعى الى عقد مؤتمر حقيقي يضم جميع الاطراف .

واننا نعي بان ايان سميث لا يزور الولايات المتحدة لمناقشة كيفية نقل السلطة الى الاغلبية ولكن من أجل السعي للحصول على تأييد حكومة الولايات المتحدة لنظامه المنهار ، ولمحاولة الافلات من عقوبات الامم المتحدة . ان سميث سيستغل هذه الزيارة في تقويض موقف الولايات المتحدة تجاه المقترحات الامريكية البريطانية وذلك عن طريق تقديم معلومات خاطئة للامريكيين ، وعن طريق الخضوع للضغط فان الولايات المتحدة ستكبد نفسها فيما يتعلق بالمقترحات الامريكية البريطانية .

ان الاحتلال غير المشروع من جانب جنوب افريقيا لناميبيا لا زال يشكل تحديا صارخا لسلطة الامم المتحدة . ففي الدورة الاستثنائية التاسعة قامت الجمعية العامة بتحليل موضوع ناميبيا باستفاضة وأصدرت قرارات هامة وضرورية بالنسبة لحصول ناميبيا على الاستقلال الحقيقي . وفي الاسبوع الماضي

بذل مجلس الامن جهودا محدودة من أجل تحقيق انسحاب جنوب افريقيا ونقل السلطة الى شعب ناميبيا . ولذلك فان الارادة الجماعية واصرار المجتمع الدولي على وضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا قد تم تأكيد الجمعية العامة ومجلس الامن عليهما .

ان العمل الذى قام به مجلس الامن في الاسبوع الماضي يوفر لجنوب افريقيا اطارا دوليا مناسباً من أجل انتهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا بصورة كريمة ، اذا ما كانت هناك بقية من كرامة لدى النظام العنصرى في بريتوريا ان هذه فرصة تاريخية فريدة من أجل حل مشكلة ناميبيا بطريقة سلمية . ان نظام جنوب افريقيا يجب ان يتعاون مع مجلس الامن وخاصة مع الامين العام الذى يتحمل مسؤولية تولي رئاسة أعمال المجموعة المعاونة في مرحلة الانتقال ، والتي تم انشاؤها تحت سلطة مجلس الامن .

ان تعنت جنوب افريقيا وتحديها وعدم احترامها للامم المتحدة لا يمكن السكوت عليها . والآن فاننا نواجه موقفا تحاول من خلاله جنوب افريقيا التخلص من المقترحات المقدمة من أجل تسوية مشكلة ناميبيا . وفي رأينا ان الدول الخمس الغربية المعنية عليها التزام بضمان رضوخ جنوب افريقيا لهذا الاقتراح . وان عجزها عن فعل ذلك من شأنه ان يثير مشاكل عديدة بالنسبة لخالصها في العمل مما يدع حسن نيتها فيما يتعلق بموضوع افريقيا الجنوبية .

وانما استمرت جنوب افريقيا في تحديها للامم المتحدة وانما استمرت في تزيف الانتخابات من أجل وضع عملاء لها في ناميبيا فاننا لا نرى أى بديل امام مجلس الامن سوى فرض العقوبات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق - ان أولئك الذين يتسترون في الماضي لا يمكنهم ان يجدوا ذرائع جديدة ، ونأمل ونتوقع ان يجدوا الرغبة السياسية الكافية من أجل تأييد عمل مجلس الامن ضد جنوب افريقيا وان يضمنوا اصواتهم الى بقية المجموعة الدولية في مقاطعة نظام بريتوريا الفاشي .

ان الدورة الاستثنائية التاسعة لهذه الجمعية قد خدمت هدفا مهما وهو توضيح مختلف جوانب مسألة ناميبيا . ان زامبيا تلتزم دائما باعلان وبرنامج العمل الخاصين بناميبيا اللذين تم اعتمادهما في اللجنة الاستثنائية . اسمحووا لي أن أؤكد بصفة خاصة أننا تؤيد وحدة أراضي ناميبيا التي يعتبر خليج والفس جزءا منها . اننا نلتزم ايضا بتأييد منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الناميبى . اننا في الواقع نشيد بسوابو لكفاحها المسلح البطولي ولمهارتها الدبلوماسية التي كانت أحد العوامل الاساسية في الانهاء الناجح للمفاوضات الخاصة بالمقترحات التي تقدمت بها الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الامن .

ان جنوب افريقيا ، قلقه القهر العنصرى والاستغلال ، لازالت تشكل تحديا للامم المتحدة والعالم المتمدن كله . ان العالم أكثر من أى وقت مضى يواجه نظاما عسكريا قويا متشددا لديه اهداف توسعية وعدوانية في افريقيا . ان نظام بريتوريا العنصرى يستمر في تحسين جهازه الذى يقوم على القمع ضد الشعب الاسود ، الذى هو الاغلبية في هذا البلد .

ان السياسة البغيضة وغير المنطقية القائمة على أساس تنظيم البانتوستانات لا تزال سائدة فضلا عما يسمى بالترانسكي ، فان الاستقلال الذى اعطى لما يسمى بالبونتوثوانا هو استقلال وهمي ، بينما هناك خطط جارئة لتنفيذ نفس الخطة بالنسبة للسكان البائسين في منطقة فندا .

ان نظام الفصل العنصرى الذى يبنى انسانية الشعب غير الابيض يخضع الافارقة للقتل الجماعي والارهاب والاعتقال الاستبدادى والسحب ، وغير ذلك من أساليب غير انسانية . ورغم ذلك فان العالم اليوم يحتفل بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الامم المتحدة أعلنت عام ١٩٧٨ كعام ضد التفرقة العنصرية بغرض تسليط الانواء على الاستراتيجية الخاصة بمكافحة السياسة الشريرة لجنوب افريقيا . ان لجنة الامم المتحدة ضد الفصل العنصرى قامت بعمل جاد ومفيد ، وأثارت اهتمام العالم بمصير الافارقة في جنوب افريقيا بما في ذلك المسجونون السياسيون في جزيرة روبن . ولكن ما الذى فعلته معظم الدول الممثلة هنا من أجل التركيز على هذا العام الهام ؟ وبصفة خاصة ، ماذا فعل أولئك الذين يتعاملون مع جنوب افريقيا في التجارة والتسليح من أجل تحسين وضع هؤلاء الضحايا ؟ للأسف ، ان معظم هذه الدول لا تولي الوضع أى اهتمام . ان المناشدات التي تقدمها الجمعية العامة لحظر التعامل مع بريتوريا وحظر تصدير السلاح لها ما تزال هذه الدول تتجاهله .

لا يمكننا ان نتعدع بالاوهام الخاصة بالاستقرار في بريتوريا لان جنوب افريقيا مكان متفجر . ان احداث سويتو والاعمال الاخرى للثورة الافريقية يجب أن تشكل تحذيرات مناسبة . ان الشعب المقهور في جنوب افريقيا سيغير حتما هذا النظام . ليعلم الفاشيون في جنوب افريقيا انهم يجلسون على قنبلة زمنية . وانها سوف تنفجر في أى وقت . ان القهر الذى تتعرض له الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، والضحايا الذين يزدادون يوما بعد يوم سوف تزيد من اصرارهم على التخلص من نظام الفصل العنصرى ، ومن تحرير انفسهم . ان القدرة العسكرية لجنوب افريقيا ، وسياسة انشاء البانتوستانات لا يمكنها أن تحل المشكلة . ان الشعب الافريقي في جنوب افريقيا سوف يتغلب حتما على النظام النازى الجديد التي يمارس سياسة القهر ضده .

اننا في زامبيا نعرف تماما ان التغيير من فورستر الى بوثا هو تغيير شكلي . ان ذلك يؤكد ما نعلمه جيدا عن عقلية (الافريكانر لاجر) التي وفقا لها يتم اختيار من يسمون بالزعماء من جماعة فان كرمبت . وزيادة على ذلك فان فورستر قد وضع نفسه في منصب الرئيس وذلك لم يثر أى اعتراضات من جانب الديمقراطيين الغربيين . اننا نراقب الموقف عن كثب .

أود أن أؤكد مرة أخرى على تأييد زامبيا الكامل والشامل لحركات التحرير في كفافها من أجل انقاذ افريقيا الجنوبية من النظام العنصرى والاستعمارى . وانتهاز هذه الفرصة للاشادة بحركات التحرير في زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا لنضالها البطولي ضد الحكومات العنصرية والفاشية للاقلية البيضاء التي احتلت اراضيها وقهرت شعبها . اننا نشيد أيضا بدول عدم الانحياز ، والدول الاشتراكية ودول الشمال وكذلك المجتمع الدولي المتقدم الذى يستمر في منح التأييد المبادئ والدبلوماسية للمقهورين ولحركات التحرير . اننا نحثهم على الاستمرار في ذلك حتى يتم النصر النهائي .

لقد اسهبت في التحدث عن الموقف في الجنوب الافريقي لانه - من وجهة نظر حكومتى - من الضرورى بمكان ألا تكون هناك أية أوهام في المجتمع الدولي فيما يتصل بخطورة الموقف واثاره الوخيمة . ان هذا الموقف يشكل تحديا للمهدف الاساسي لاقامة الامم المتحدة . وعندما يحدث الانفجار فلن توجد طريقة لهذه المنظمة ولجميع اعضائها للبقاء في منأى عن هذا الموقف .

ان ديباجة الميثاق تتحدث بكل وضوح عن اصرار شعوب الامم المتحدة على " أن تنقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب " . يجب الا يقال ان هذه التطلعات قد أخدمتها بعض الحكومات

التي تشارك في عضوية الامم المتحدة • ان زامبيا تثق بقدرة الامم المتحدة على تحقيق تطلعات شعوب العالم ، ومؤسسيها • اننا نأمل في أن الدول الاعضاء لن تكون مذنبية في فشلها في ابداء الرغبة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠